

التقرير
السنوي
2014

المحتويات

2	نبذة عن البنك
3	رؤيتنا ورسالتنا
4	المؤشرات المالية

6	أعضاء مجلس الإدارة
8	تقرير مجلس الإدارة
10	الإدارة التنفيذية
12	تقرير الرئيس التنفيذي
14	الإفصاح عن معلومات الحوكمة
24	الهيكل التنظيمي

القوائم المالية 2014

26	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
27	قائمة المركز المالي
28	قائمة الأرباح أو الخسائر
29	قائمة الدخل الشامل
30	قائمة التدفقات النقدية
31	قائمة التغيرات في الحقوق
32	إيضاحات حول القوائم المالية
60	دليل الاتصال

يقوم بنك اليوفاف بتوفير حلول مصرفية فعالة لكافة المنتجات المصرفية الدولية من خلال خدماته والتي تشمل على الخزينة والتمويل والقروض التجارية.

بنك اليوفاف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) بنك للخدمات المصرفية مسجل في مملكة البحرين.

رسالة البنك

تعزيز الأهمية وتعظيم الربحية للمساهمين من خلال إدارة مالية مدروسة للموارد ونجاعة في إدارة المخاطر والتكاليف.

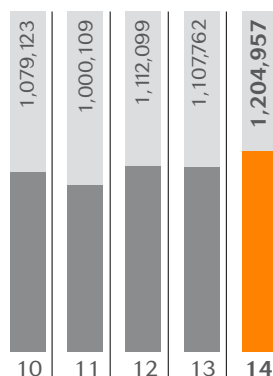
رؤية البنك

يسعى بنك **اليوباف العربي** الدولي ليصبح بنكاً رئيسياً في مجال الخدمات المصرفية وذلك بتقديم خدمات منافسة وحلول مصرفية فعّالة لعملائه.

كان عام 2014 عاماً مميزاً لبنك اليوباف حيث تمكن من تحقيق نتائج مميزة ساهمت بإيجابية في مسيرة نمو البنك.

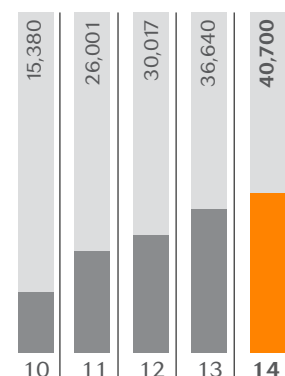
مجموع الموجودات
ألف دولار أمريكي

1,204,957



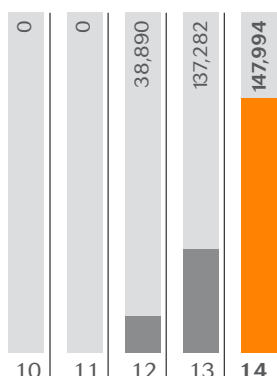
صافي الربح
ألف دولار أمريكي

40,700



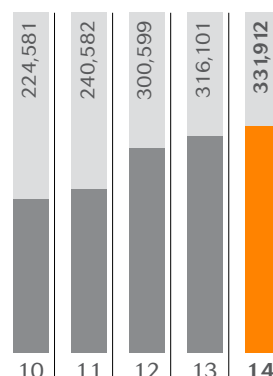
استثمارات ليست للمتاجرة
ألف دولار أمريكي

147,994



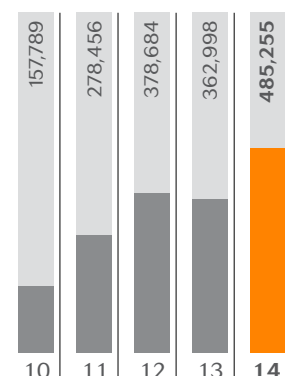
مجموع الحقوق
ألف دولار أمريكي

331,912



مجموع القروض
ألف دولار أمريكي

485,255



2010 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
					المؤشرات المالية
15,380	26,001	30,017	36,640	40,700	صافي الربح قبل التخصيص
1,079,123	1,000,109	1,112,099	1,107,762	1,204,957	مجموع الموجودات
-	13,819	38,890	137,282	147,994	استثمارات ليست للمتاجرة
157,789	278,456	378,684	362,998	485,255	مجموع القروض
854,542	759,527	811,500	791,661	873,045	مجموع المطلوبات
224,581	240,582	300,599	316,101	331,912	مجموع الحقوق
					النسب %
					الربحية
2%	3%	3%	3%	4%	العائد على متوسط الموجودات
9%	11%	11%	12%	13%	العائد على متوسط الحقوق
27%	18%	19%	23%	25%	نسبة التكاليف إلى الدخل
					رأس المال
43%	45%	50%	44%	42%	نسبة كفاءة رأس المال
21%	24%	27%	29%	28%	نسبة الحقوق إلى الموجودات
					كفاءة الموجودات
15%	26%	34%	33%	40%	القروض إلى مجموع الموجودات
0%	1%	3%	12%	12%	استثمارات ليست للمتاجرة إلى مجموع الموجودات
1.5%	0.9%	0.6%	1.1%	1.5%	القروض المتعثرة إلى مجموع القروض
					السيولة
84%	70%	60%	54%	46%	سيولة الموجودات إلى مجموع الموجودات
104%	93%	83%	75%	64%	سيولة الموجودات إلى المطلوبات



السيد سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، بخبرة تزيد عن 20 عاماً، يشغل حالياً منصب المدير العام للمصرف التجاري الوطني، طرابلس، ليبيا وعضو لجنة قانون التأجير، ليبيا. وعضواً سابقاً في مجلس إدارة شركة الخدمات المالية العربية.

السيد إمرأج غيث سليمان
رئيس مجلس الإدارة

حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة هارفورد، الولايات المتحدة الأمريكية. نائب وزير المالية في الحكومة الانتقالية منذ العام 2011 بليبيا. عضو مجلس الإدارة بمصرف ليبيا المركزي (منذ عام 2011). عضو الهيئة العامة للرقابة على شركات التأمين (منذ عام 2007). عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، ليبيا منذ عام 1982.



السيد فتحي أحمد يحيى
عضو مجلس الإدارة

نائب مدير إدارة المساهمات في المصرف الليبي الخارجي، ليبيا. لديه خبرة تزيد على ثلاثة عقود في القطاع المصرفي. عضو مجلس إدارة بنك اليوفاف الدولي، تونس سابقاً.

السيد علي مخزوم بن حمزة
عضو مجلس الإدارة

حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء، بخبرة تزيد عن 25 عاماً في المجال المصرفي. يشغل حالياً مدير إدارة التدريب بالمصرف الليبي الخارجي، ليبيا.



”نتوقع تعزيز مركزنا التنافسي وإضافة قيمة للمساهمين وتقديم خدمات مواكبة لأحدث المستجدات التقنية لعملائنا ومكافأة الإدارة والعاملين على مساهماتهم القيّمة والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية. ونحن على ثقة من أن بنك اليبوباف مهياً لاقتناص فرص نمو مناسبة ولتقوية توجهه نحو تحقيق قيمة للمساهمين.“

إمراجع غيث سليمان | رئيس مجلس الإدارة

+ 11.1%

واستطاع البنك تحقيق نمو قوي فاق نتائج السنة السابقة بنسبة 11.1%، وحقق أرباحاً صافية بلغت 40.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.

الإدارة والعاملين على مساهماتهم القيمة والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية. ونحن على ثقة من أن بنك اليوباف مهياً لاقتناص فرص نمو مناسبة ولتقوية توجهه نحو تحقيق قيمة للمساهمين.

وختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ولوزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومصرف البحرين المركزي ولجميع البنوك المراسلة ولعملائنا على دعمهم الكبير والمتواصل.

كما أتقدم بخالص التقدير والشكر إلى جميع العاملين على تفانيهم والتزامهم بتحقيق نتائج مرموقة.



إمراجع غيث سليمان
رئيس مجلس الإدارة

النفقات التشغيلية وذلك تماشياً مع ارتفاع النشاط التجاري وتحسين الكفاءة التشغيلية. ومع ذلك، ظلت نسبة التكلفة الكلية إلى الدخل في مستوى معقول عند نسبة 25%. وتعكس نسبة كفاية رأس المال بنسبة 42.19% قوة رأس المال، فيما ظلت نسبة السيولة عند مستوى مريح. وبلغت نسبة النمو في إجمالي الأصول 8.8% مقارنة بالعام 2013م ونمت محفظة القروض بنسبة 33.7% والاستثمارات غير المتداولة بنسبة 7.8%. وكان التنوع في المنتجات مفيداً وساهم في تحقيق مستويات متوازنة من عوائد المخاطرة.

واستمر مجلس الإدارة في تركيزه الاستراتيجي على النمو في تحقيق عوائد متزايدة للمساهمين. كما أن تمسك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالتكليف مع السيناريوهات الاقتصادية المعقدة، وضع البنك في مسار نمو استراتيجي، فتحسن العائد على متوسط حقوق المساهمين وارتفع إلى مستوى جديد بلغت نسبته 13% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. ويسعى مجلس الإدارة إلى ضمان تحسين عائد البنك على المساهمين على المدى الطويل.

يسر مجلس الإدارة أن يقترح توزيع 5 دولارات أمريكية لكل سهم - بنسبة 10% من رأس المال المدفوع - أي 25 مليون دولار أمريكي في سنة 2014م شريطة موافقة الجهة الرقابية.

وتطلعاً نحو المستقبل، نتوقع تعزيز مركزنا التنافسي وإضافة قيمة للمساهمين وتقديم خدمات مواكبة لأحدث المستجدات التقنية لعملائنا ومكافأة

السادة أعضاء الجمعية العمومية في بنك اليوباف العربي الدولي بالبحرين، يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال العام 2014، أحداثاً سياسية متتابعة، ولم يسلم القطاع المصرفي من التأثير بتلك الأحداث. ومع ذلك، تمكن بنك اليوباف من مواجهة هذه التحديات الجديدة المتواصلة وتحقيق نتائج مالية مرموقة في العام 2014.

واستطاع البنك تحقيق نمو قوي فاق نتائج السنة السابقة بنسبة 11.1%، وحقق أرباحاً صافية بلغت 40.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م. وبلغ إجمالي إيرادات التشغيل قبل التخصيص 61.9 مليون دولار أمريكي، محققاً زيادة نسبتها 20.6% على إيرادات تشغيل السنة السابقة التي بلغت 51.4 مليون دولار أمريكي.

ومع ذلك، زاد مخصصات البنك هذه السنة ليواكب نمو محفظة القروض، وبلغت نسبة مخصصات الدين المشكوك فيه 97% من قيمتها وذلك كإجراء احترازي. وبعد خصم المخصصات بلغ صافي الدخل التشغيلي 54.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، مقابل 47.3 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة.

وارتفعت نفقات التشغيل إلى 24.9% من صافي الدخل التشغيلي مقارنة بنسبة 22.7% للسنة السابقة، ويعود ذلك أساساً للزيادة في نفقات الموظفين وغيرها من



1



4



2



5



3



6

1. السيد حسن خليفة أبو الحسن الرئيس التنفيذي

يشغل منصب الرئيس التنفيذي منذ أكتوبر 2012. حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء من ليبيا. تم إيفاد السيد / حسن أبو الحسن من المصرف الليبي الخارجي، ليبيا لرئاسة بنك اليوباف العربي الدولي، البحرين. وقد تقلد العديد من المناصب الإدارية العليا في مجموعة المصرف الليبي الخارجي وكان المنصب الأخير الذي تقلده هو مساعد المدير العام في المصرف الليبي الخارجي، المقر الرئيسي. يتمتع بخبرة قوية واسعة النطاق في قطاع البنوك تمتد لأكثر من عقدين من الزمن.

2. السيد محمد سعيد فطير النائب الأول للرئيس التنفيذي

بكالوريوس في إدارة الأعمال، شغل العديد من المواقع في المصرف الليبي الخارجي ومساهماته، ويتمتع بخبرة تزيد عن عقدين من الزمن في الأعمال المصرفية الدولية، موفد من المصرف الليبي الخارجي ويشرف على إدارات الرقابة المالية والعمليات المصرفية وتقنية المعلومات. كما كلف بالقيام بأعمال المدير العام لبنك اليوباف لمدة ستة أشهر من العام 2012.

3. السيد محمود عبد الله عزوز نائب الرئيس التنفيذي

يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي في بنك اليوباف - البحرين موفد من المصرف الليبي الخارجي. يشرف حالياً على إدارات تطوير الأعمال والخزينة وتمويل التجارة. وقد شغل العديد من المواقع في مختلف الإدارات في المصرف الليبي الخارجي ومساهماته ويتمتع بخبرة تزيد عن أربعة عقود في الأعمال المصرفية الدولية وفي الاعتمادات المستندية والعمليات النقدية.

4. السيد علي عبد الله رئيس الخزينة والاستثمارات

تخرج من برنامج التنمية التنفيذي الخليجي (كلية داردن للأعمال - جامعة فيرجينيا) ويتمتع بخبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال الخدمات المصرفية والأسواق المالية. شغل قبل انضمامه لليوباف العديد من المناصب العليا في كل من البنوك الإقليمية والعالمية في دول مجلس التعاون الخليجي، أهمها الخزينة وأسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية وتطوير الأعمال.

5. السيد عبدالرحمن خلفان رئيس تطوير الأعمال

حاصل على دبلوم في التجارة من مملكة البحرين، يتمتع بخبرة تزيد عن ثلاثين سنة في المجال المصرفي على مستوى البحرين، شغل العديد من المناصب الإدارية في مختلف البنوك الرائدة، متخصصاً في التجارة الدولية والعمليات على مستوى دول مجلس التعاون والشرق الأوسط.

6. السيد عباس عبد الله الشماخ رئيس التدقيق الداخلي

مدقق داخلي معتمد (CIA) ومدقق نظم معلومات معتمد (CISA)، كما انه حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين. وهو عضو في المعهد الدولي للمراجعين الداخليين وجمعية نظم المعلومات والتدقيق والرقابة، الولايات المتحدة الأمريكية. انضم لبنك اليوباف في ديسمبر 2009 ولديه أكثر من 10 أعوام من الخبرة في القطاع المصرفي في مجال التدقيق الداخلي والخارجي، تقييم المخاطر، وحوكمة الشركات، وقبل انضمامه إلى اليوباف كان يعمل في شركة إنست و بونغ و شركة بي دي أو - البحرين.



7

7. السيد سعيد البناء رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية

يحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الموارد البشرية. شغل العديد من المناصب في القطاع المصرفي مع خبرة تمتد لأكثر من 25 عاما متخصصة في مجال التعويضات والفوائد.

8. السيد محمد عبد الحميد عبد القادر رئيس المخاطر والامتثال

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورغان، المملكة المتحدة، وعلى بكالوريوس محاسبة، ودبلوم في الامتثال من اتحاد الامتثال الدولي المعتمد من قبل جامعة ماننستون بالمملكة المتحدة. يتمتع بخبرة 17 سنة في القطاع المصرفي والمالي - البحرين. وقبل انضمامه إلى بنك اليوباف عام 2009، عمل لدى مصرف البحرين المركزي في قسم العمليات والرقابة المصرفية، متخصص في إدارة المخاطر، والامتثال ومكافحة غسيل الأموال.



8

9. السيد طلال علي المشوط رئيس تقنية المعلومات

خبرة لأكثر من أربعة عشر سنة في إدارة المشاريع تقنية المعلومات لمجموعة المصرف الليبي الخارجي، طلال متحصل على بكالوريوس هندسة حاسب آلي من جامعة طرابلس كلية الهندسة قسم الحاسب الآلي وماجستير إدارة الأعمال من جامعة هل في بريطانيا وهو مدير مشاريع محترف من معهد إدارة المشاريع.

10. السيد حسن عبدالرحمن الصفار رئيس تمويل التجارة

يحمل شهادة الدبلوم في الخدمات المصرفية، ويتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاما في المجال المصرفي على مستوى البحرين. يتمتع بخبرة قوية في مجال تمويل التجارة الدولية وذو معرفة تامة بالأعراف والممارسات الموحدة وقضايا الامتثال المتعلقة بالاعتمادات المستندية.



9

11. السيدة ك. آر. أوشا رئيس الرقابة المالية

عضو مشارك في معهد المحاسبين القانونيين في الهند ومعهد محاسبة التكاليف في الهند، وتملك خبرة عملية تزيد عن 20 سنة في مجال المالية والتدقيق، كما تحمل مؤهلات عليا في تدقيق نظم المعلومات من معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

12. الأنايسة فاطمة محمد بو علي رئيس العمليات

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية البحرين الجامعية، التابعة لجامعة ماكماستر الكندية، إضافة إلى دبلوم في العلوم المالية والمصرفية. وهي حاصلة أيضا على شهادة التعامل (ACI). وتتمتع بخبرة لأكثر من عشر سنوات في العمليات المصرفية والخزينة وإدارة علاقات العملاء.



10



11



12



إجمالي الدخل التشغيلي

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي قبل التخصيص 61.9 مليون دولار أمريكي مسجلاً نسبة زيادة مقدارها 20.6% عن المحقق في السنة السابقة.

صافي الربح

حقق بنك اليوفاف ربحاً صافياً بلغ 40.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، مقابل 36.6 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من السنة السابقة.

الإطار الزمني الذي حددته الجهات الرقابية كما عمل البنك على تطوير سياسة مكافآت جديدة تمشياً مع متطلبات الجهات الرقابية بالإضافة إلى التحديث المستمر في الأنظمة والمعدات التقنية مما يجعلها مواكبة لكل التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي.

في إطار تطلعاتنا المستقبلية وبالرغم من حالة عدم اليقين التي تسود الأداء الاقتصادي سواء في المنطقة أو العالم فإننا نتوقع أن يكون العام 2015 واعداً بحكم المركز المالي القوي للبنك وما حققه من أداء في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. وان إدارة البنك من خلال تصميمها على تحسين نوعية الموجودات وتنويعها وكذلك تنويع مصادر الدخل وتعزيز النسب المالية القوية، سوف تعمل على استمرار وتطوير النمو خلال العام 2015.

وفي الختام، أود أن أعثنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري لجميع العاملين بهذه المؤسسة على جهودهم والتزامهم الذي أدى إلى تحقيق هذه النتائج، كما أتقدم بالشكر إلى مجلس إدارة البنك على توجيهاتهم الرشيدة وسياساتهم الحكيمة التي أتمرت أيضاً في الوصول إلى هذه النتائج والشكر موصول إلى حكومة مملكة البحرين ومصرف البحرين المركزي والبنوك المرابسة والعملاء والمساهمين على دعمهم المتواصل واللامحدود للبنك.

حسن خليفة أبو الحسن
الرئيس التنفيذي

وعليه فان صافي الدخل التشغيلي بلغ 54.1 مليون دولار أمريكي محققاً نمواً نسبته 14.3% على أرقام السنة السابقة. وقد أدى ارتفاع حجم المخصصات إلى تقليص صافي الدخل التشغيلي وصافي الأرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وتزامن مع النمو في الدخل التشغيلي، زيادة في المصروفات التشغيلية حيث بلغت نسبتها 25.3% على السنة السابقة ليتماشى ديناميكياً مع متغيرات النشاط التجاري والتحسين الدائم للكفاءة التشغيلية. وتحققت زيادة بسيطة في نسبة التكاليف إلى الدخل، وبقيت عند مستوى مريح نسبته 24.9%.

وتشير النسب المالية بوضوح إلى أن البنك يتمتع بمركز مالي صحي وقوي، مع نسبة سيولة للموجودات بلغت 46.3% ونسبة كفاية لرأس المال بلغت 42.19% كما هي في 31 ديسمبر 2014.

وكان للمبادرات الإستراتيجية التي تمثلت في توسعة قاعدة العملاء وتنويع المنتجات ودخول أسواق جديدة وخفض مخاطر تركيز محفظة الفروض إلى نسبة متوازنة، أثراً كبيراً في تحقيق مستويات مستدامة من النمو، وتؤكد بجلاء نجاعة جهود الإدارة التنفيذية في تطبيق هذه المبادرات الأمر الذي تُرجم في هذه النتائج المتميزة والتي من شأنها تعزيز مكانة بنك اليوفاف وإظهار القدرة والكفاءة العالية في رسم الاستراتيجيات الجيدة وتطبيقها. تم كل ذلك في إطار تقييم ومراقبة دقيقة للمخاطر لجعلها في الحدود المقبولة والمصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة.

كما تم خلال السنة المالية 2014 العمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الثغرات الواردة في تقارير المدققين، بالإضافة إلى أن تطبيق قانون الامتثال الضريبي والجزء الثالث من اتفاقية بازل يسير بوتيرة جيدة حسب

في خضم بيئة مليئة بالتحديات للقطاع المصرفي ناتجة عن التغيرات والتطورات الإقليمية والعالمية التي كان لها الأثر السلبي على مناخ الاقتصاد، انتهت السنة المالية 2014 بالنسبة لبنك اليوفاف العربي الدولي بأداء مالي تميز باستمرار نهج السنوات السابقة من تحقيق النجاحات المتواصلة والنتائج الحيدة.

فقد حقق بنك اليوفاف ربحاً صافياً بلغ 40.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، مقابل 36.6 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من السنة السابقة، محققاً بذلك نمواً بلغت نسبته 11.1% وهي السنة السادسة على التوالي التي يسجل فيها المصرف نمواً متتالياً في صافي أرباحه.

وحقق إجمالي الموجودات نمواً نسبته 8.8%، فيما سجل العائد على متوسط الحقوق تحسناً ليصبح 12.6% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، مقارنة بنسبة 11.9% لنفس الفترة من السنة السابقة.

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي قبل التخصيص 61.9 مليون دولار أمريكي مسجلاً نسبة زيادة مقدارها 20.6% عن المحقق في السنة السابقة وكانت موزعة على النحو التالي:

- صافي دخل الفوائد 44 مليون دولار أمريكي
- أرباح ناتجة من استثمارات لغرض المتاجرة 0.5 مليون دولار أمريكي
- أرباح ناتجة من بيع استثمارات لغرض غير المتاجرة 0.3 مليون دولار أمريكي
- أرباح ناتجة من نشاط التداول في الصرف الأجنبي 0.6 مليون دولار أمريكي
- رسوم وعمولات 16.4 مليون دولار أمريكي

ومع الاستمرار في الإجراءات الاحترازية والسياسات التحفظية عن طريق وضع مخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة، فقد تم استقطاع مبلغ 7.8 مليون دولار من صافي الدخل التشغيلي ورضه كمخصص عام ومحدد لمواجهة مخاطر الائتمان.

المحتويات

15	(1) الحوكمة
15	(2) الاستقلالية والصلاحيات
15	(3) المساهمون
16	(4) مجلس الإدارة
16	4.1 مسئوليات مجلس الإدارة
16	4.2 تشكيل مجلس الإدارة
16	4.3 أعمال مجلس الإدارة
18	4.4 تقييم مجلس الإدارة
18	4.4.1 تعيين أعضاء مجلس الإدارة
18	4.4.2 تقييم مجلس الإدارة
19	(5) لجان مجلس الإدارة
19	5,1 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
20	5,2 لجنة الترشيح والمكافآت
20	(6) اللجان الإدارية
21	6,1 لجنة الأصول والمطلوبات
21	6,2 لجنة إدارة المخاطر
21	6,3 لجنة الموارد البشرية والتعويضات
22	(7) هيكل صلاحيات الموافقة
22	(8) مدونة السلوك المهني وتضارب المصالح
22	(9) الاتصالات
22	(10) سياسة مكافحة غسل الأموال
23	(11) أتعاب المدققين الخارجيين
23	(12) التزامات السنة المالية 2014

الإفصاح عن معلومات الحوكمة

1] الحوكمة

بنك اليوفاب العربي الدولي ("البنك") ملتزم بالمحافظة على أعلى معايير الحوكمة الإدارية، ويلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالتنفيذ بالالتزام بالحوكمة الإدارية المقررة وتطبيق أفضل الممارسات في مملكة البحرين. وبذلك، يؤكد البنك التزامه بتعزيز الحوكمة الإدارية والشفافية المالية والإنصاف والإفصاح عن البيانات المالية للمساهمين.

ويحرص البنك على التقيد بمتطلبات مدونة الحوكمة الإدارية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين في مارس 2010 وكراسة الأحكام الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في 1 يناير 2011 بشأن الضوابط عالية المستوى.

وبموجب النظام الأساسي للبنك والمتطلبات المنصوص عليها في مدونة الحوكمة الإدارية لمملكة البحرين، فوض مجلس الإدارة مسؤوليات معينة إلى عدد من لجان مجلس الإدارة واللجان الإدارية، وأقر لكل لجنة شروطاً مرجعية خاصة بها. وأهم هذه اللجان ما يلي:

1. لجان مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
- لجنة الترشيح والمكافآت

2. اللجان الإدارية:

- لجنة الأصول والمطلوبات
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الموارد البشرية والتعويضات

2] الاستقلالية والصلاحيات

تحتفظ لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بوضع منفصل لضمان استقلاليتها وتأكيد استقلاليتها ومراقبتها الموضوعية ورفع تقاريرها إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة. وفي هذا الخصوص، تخضع أعمال التدقيق والمخاطر والامتثال لإشراف مباشر من جانب لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

وإلى جانب ذلك، فإن استقلالية المهام الوظيفية تطبق من خلال مطالبة الموظفين المعنيين بتأدية مسؤوليات التدقيق والمخاطر والامتثال فقط، دون القيام بأعمال أخرى يحتتمل أن تتعارض في المصالح. ومن الناحية الفنية، فإن العاملين في مجال التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولون مباشرة أمام رئيس الدائرة وليس لهم شأن بأعمال البنك اليومية.

ولضمان تأدية مهامهم بكفاءة وإتقان، فإن لدى العاملين في مجال التدقيق والمخاطر والامتثال المميزات والصلاحيات التالية:

- الاتصال (في أي وقت وبمبادرة منهم) بأي موظف والحصول على أية سجلات أو ملفات لازمة ليتمكنوا من تأدية مسؤولياتهم.
- خط اتصال مباشر بمصرف البحرين المركزي والسلطات الرقابية وبلجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.
- الصلاحيات والموارد (بتكليف اختصاصيين خارجيين) للقيام بالتحقيق في مخالفات محتملة للقانون واللوائح والإجراءات التصحيحية في الحالات الاستثنائية.

كما أن مهام الامتثال مستقلة أيضاً عن دائرة التدقيق الداخلي. ولتعزيز استقلالية هذه المهام وموضوعيتها، تطبق دائرة التدقيق الداخلي ضمن مسؤولياتها برنامجاً تدقيقياً منفصلاً يتناول مهام الامتثال.

3] المساهمون

بنك اليوفاب العربي الدولي مملوك بحصة أغلبية نسبتها 99.50% للمصرف الليبي الخارجي، وهو بنك مؤسس في ليبيا ويملكه البنك المركزي الليبي بنسبة 100%. هيكمل المساهمة في البنك كما في 31 ديسمبر 2014:

اسم المساهم	نسبة المساهمة	الجنسية
المصرف الليبي الخارجي	99.50%	ليبي
البنك الأهلي اليمني	0.28%	يمني
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	0.22%	يمني
المجموع	100%	

بتاريخ 31 ديسمبر 2014، لا يملك المدراء وأعضاء الإدارة العليا أية أسهم في البنك بصفة فردية.

4 مجلس الإدارة

4.1 مستلزمات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسئول عن البنك من حيث الأداء الكلي والاستراتيجية، وتشمل مسؤولياته من غير حصر ما يلي:

- وضع أهداف البنك
- متابعة أداء الإدارة
- دعوة المساهمين للاجتماعات وإعداد جداول الأعمال
- مراقبة تضارب المصالح وحظر المعاملات المخلة
- وضع الاستراتيجية ومراجعتها سنوياً
- وضع ومراجعة الهيكل الإداري وتحديد المسؤوليات
- وضع ومراجعة النظم وإطار الضوابط
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية بواسطة الإدارة التنفيذية
- التوجيه بإعداد البيانات المالية بحيث تظهر بدقة المركز المالي للبنك
- يحدد مجلس الإدارة المناخ الأخلاقي العام للبنك، ويتولى مسؤولية الإشراف على التقيد بمختلف القوانين واللوائح، ومنها قانون سوق البحرين للأوراق المالية وقانون العمل وقانون الشركات التجارية وقواعد وأحكام مصرف البحرين المركزي.
- يضمن البنك وجود إجراءات للمحافظة على نزاهة البنك وسمعته، بما في ذلك التقيد بالقوانين والأحكام واللوائح والسياسات الداخلية التي تخضع لها أعمال البنك.
- التحقق من قيام دائرة التدقيق الداخلي بتطبيق النظم والإجراءات الداخلية.

4.2 تشكيل مجلس الإدارة

تشكل مجلس إدارة البنك للسنة المالية 2014 على النحو التالي:

عضو المجلس	المنصب	مستقل/ تنفيذي	الجنسية	تاريخ التعيين	تاريخ إعادة التعيين
السيد إمران غيث سليمان	الرئيس	مستقل	ليبي	1 نوفمبر 2012	-
السيد سليمان عيسى العزاي	نائب الرئيس	مستقل	ليبي	26 أكتوبر 2008	11 يناير 2011
السيد علي مخزوم بن حمزة	عضو	غير تنفيذي	ليبي	7 يوليو 2004	6 يونيو 2011
السيد سيف الله أسعد سليم*	عضو	غير تنفيذي	ليبي	16 أغسطس 2007	6 يونيو 2011
السيد فتحي أحمد يحيى	عضو	غير تنفيذي	ليبي	1 نوفمبر 2012	-

* السيد سيف الله أكمل فترة عمله.

تتألف فترة العمل لكل دورة من دورات مجلس الإدارة من ثلاث سنوات. وقد أعاد المساهمون انتخاب اثنين من أعضاء مجلس الإدارة (السيد سليمان العزاي والسيد علي بن حمزة) في اجتماع الجمعية العامة المنعقد في أبريل 2013.

4.3 أعمال مجلس الإدارة

وفقاً لكراسة الأحكام الصادرة عن مصرف البحرين المركزي الخاصة بالضوابط عالية المستوى، يلتزم مجلس الإدارة بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن أربع جلسات في السنة. وإلى جانب ذلك، وطبقاً للشروط المرجعية للجنة الترشيح والمكافآت، تلتزم اللجنة بعقد اجتماعين على الأقل في السنة. ووفقاً للشروط المرجعية للجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، تعقد اللجنة أربعة اجتماعات على الأقل في السنة. وخلال العام 2014، انعقد مجلس الإدارة ست مرات، ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال أربع مرات، ولجنة الترشيح والمكافآت ثلاث مرات.

وفيما يلي بيانات تواريخ وحضور اجتماعات مجلس الإدارة:

تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1 16 فبراير 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد سيف الله أسعد سليم السيد علي مخزوم بن حمزة	لا أحد
2 23 مارس 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد سيف الله أسعد سليم السيد علي مخزوم بن حمزة	لا أحد
3 1 يونيو 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد علي مخزوم بن حمزة	السيد سيف الله أحمد سليم*
4 9 سبتمبر 2014 عقد في إسطنبول - تركيا	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد علي مخزوم بن حمزة	لا أحد
5 30 أكتوبر 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد علي مخزوم بن حمزة	لا أحد
6 14 ديسمبر 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد علي مخزوم بن حمزة	لا أحد

* السيد سيف الله أكمل فترة عمله لدى البنك.

وفيما يلي بيانات تواريخ وحضور اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال:

نوع الاجتماع وتاريخه ومكانه	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال 16 فبراير 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزابي السيد علي مخزوم بن حمزة السيد سيف الله أسعد سليم	لا أحد
2 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال 31 مايو 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزابي السيد علي مخزوم بن حمزة	السيد سيف الله أسعد سليم*
3 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال 29 أكتوبر 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزابي السيد علي مخزوم بن حمزة	لا أحد
4 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال 13 ديسمبر 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزابي السيد علي مخزوم بن حمزة	لا أحد

* السيد سيف الله أكمل فترة عمله لدى البنك.

وفيما يلي بيانات تواريخ وحضور اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت:

نوع الاجتماع وتاريخه ومكانه	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1 لجنة الترشيح والمكافآت 22 مارس 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سيف الله أسعد سليم السيد فتحي أحمد يحيى	لا أحد
2 لجنة الترشيح والمكافآت 1 يونيو 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد فتحي أحمد يحيى	السيد سيف الله أسعد سليم*
3 لجنة الترشيح والمكافآت 13 ديسمبر 2014 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد فتحي أحمد يحيى	لا أحد

* السيد سيف الله أكمل فترة عمله لدى البنك.

4.4 تقييم مجلس الإدارة

4.4.1 تعيين أعضاء مجلس الإدارة

بموجب القانون الأساسي للبنك، يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مكون من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد على تسعة يتم تعيينهم في اجتماع الجمعية العامة ويتم التصويت على اختيارهم بالاقتراع السري. وتكون دورة عمل مجلس الإدارة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتخاب المجلس السابق، ويكون تعيين مجلس الإدارة بموجب أحكام قانون الشركات التجارية بمملكة البحرين. وينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس لفترة دورته. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالنظام الأساسي للبنك والحوكمة الإدارية ومدونة السلوك المهني وكافة القوانين واللوائح. ويتضمن النظام الأساسي للبنك جميع الحالات التي تؤدي إلى إنهاء خدمة عضو مجلس الإدارة، ومنها تغيب العضو عن حضور أربعة اجتماعات متتالية دون عذر مشروع.

ويقدم البنك لأعضاء مجلس الإدارة فور تعيينهم، معلومات أساسية، ويضمن المجلس بأن كل عضو جديد في مجلس الإدارة يتلقى جميع المعلومات التي تضمن مشاركته في المجلس من بدء فترة عمله، بما في ذلك لقاءات كبار أعضاء الإدارة التنفيذية وإيجاز عن الخطط الاستراتيجية للبنك والقضايا الهامة المتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر وبرامج الامتثال والمدققين الداخليين والمستقلين والمستشار القانوني.

ويحتفظ البنك باتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو في المجلس تتضمن مهام العضو وواجباته ومسؤولياته ومسؤولياته، بالإضافة إلى نواحي أخرى تتعلق بتعيينه، ومنها فترة عمله والامتثال الزمني المتوقع منه والمشاركة في أعمال اللجان (إن وجدت) ومكافآته ومستحققاته في التعويض عن المصروفات واللجوء إلى الاستشارات المهنية المستقلة عند اللزوم.

4.4.2 تقييم مجلس الإدارة

تتطلب العضوية في مجلس الإدارة، أن يجري المجلس تقييماً لأدائه، يشمل ما يلي:

- تقييم أعمال مجلس الإدارة.
- استكمال استطلاع التقييم الذاتي من جانب كل عضو.
- مراجعة التقييم الذاتي الذي يجريه.
- تقييم استراتيجيات البنك ومخاطره.
- مراجعة عمل كل عضو وحضوره اجتماعات المجلس واللجان ومشاركته الإيجابية في المناقشات واتخاذ القرارات.
- مراقبة أصحاب الشأن حول أداء الحوكمة الإدارية للبنك.
- الاتجاهات والعوامل الجارية والناشئة.

وقد أجرى مجلس الإدارة تقييماً ذاتياً مستقلاً في العام 2013، وقدمت النتائج إلى المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة المنعقد في 28 أبريل 2014. كما أجرى البنك تقييماً مماثلاً في العام 2014، وستقدم نتائجه إلى المساهمين خلال الاجتماع القادم للجمعية العامة.

5 | لجان مجلس الإدارة

هناك لجتان تابعتان لمجلس الإدارة هما: لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ولجنة الترشيح والمكافآت. وتتألف لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال من ثلاثة أعضاء، ولجنة الترشيح والمكافآت من عضوين. وجميع أعضاء هاتين اللجنتين أعضاء في مجلس الإدارة. وبموجب كراسة الأحكام (المجلد الأول) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ينبغي أن يكون أغلب أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أعضاء مستقلين.

تشكيل لجنتي مجلس الإدارة كما هو في 31 ديسمبر 2014:

لجان مجلس الإدارة	أسماء الأعضاء	مركز العضو	مستقل/غير مستقل
لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال	السيد سليمان عيسى العزاي	الرئيس	مستقل
	السيد علي مخزوم بن حمزة	عضو	غير مستقل
لجنة الترشيح والمكافآت	السيد إمرأج غيث سليمان	الرئيس	مستقل
	السيد فتيحي أحمد يحيى	عضو	غير مستقل

5.1 | لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال

تتطلب عضوية لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال من بين أشياء أخرى ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئوليته القانونية والالتزامية بالنسبة للضوابط الداخلية وسياسات المحاسبة والتدقيق وتقديم التقارير المالية.
- مساعدة مجلس الإدارة على مراقبة النزاهة وإصدار التقارير حول البيانات الربع السنوية والسنوية التي يصدرها البنك.
- مراجعة الأداء واعتماد الأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي لأعمال التدقيق الداخلي.
- الإشراف على استقلالية وأداء المدققين الخارجيين والتوصية بتعيينهم واستبدالهم وتحديد أتعابهم.
- مراجعة كفاية وكفاءة نظم البنك المالية والمحاسبية وضوابط إدارة المخاطر والتطبيقات العملية.
- مراقبة تقييد البنك بالقوانين واللوائح والسياسات الإشرافية والداخلية.
- تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول أنشطة اللجنة وتوصياتها ومراجعة التقارير التي يصدرها البنك والمتعلقة بمسؤوليات اللجنة.
- الإشراف على المخاطر الداخلية للبنك وإدارة إطار رأس المال والنظم ومراجعة كفاءتها على نحو سنوي.
- بيان قدرة البنك على تحمل المخاطر التي يقارن بها مقدار رأس المال المعرض للخطر بشكل تطلي كما تحده مخاطر التعرض للائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والتركيز والتنسوية والسمعة والدورة الاقتصادية.
- الضمان بأن الإدارة العليا تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لرصد ومراقبة تعرض البنك للمخاطر من خلال التقييم المناسب للمخاطر والتقييد بسياسات إدارة المخاطر.
- اعتماد أهداف إدارة المخاطر واستراتيجياتها وسياساتها وإجراءاتها التي تتفق مع توجهات البنك وأهمية المخاطر والرغبة في المجازفة المتوافقة مع أحكام ولوائح مصرف البحرين المركزي ومراجعتها على نحو سنوي. ويتم تبليغ موافقات اللجنة إلى المسؤولين عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر.
- الضمان بأن إطار إدارة المخاطر في البنك يشمل منهجيات تمكن بكفاءة من تحديد وإدارة المخاطر القانونية ومخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والربح/معدل العائد والسمعة.
- ضمان وجود خطوط واضحة من الصلاحيات والمسائلة عن إدارة المخاطر ورصدها والتبليغ عنها كما تمارس داخلياً حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.
- الضمان بأن جهة إدارة المخاطر لديها موارد مناسبة واطلاع مناسب على المعلومات بحيث تتمكن من أداء واجباتها بكفاءة.
- مراقبة جهة الامتثال في البنك.
- تراجع اللجنة كفاءة النظام للتحقق من أن رصد الامتثال المالي والإفصاح يتفق مع المتطلبات القانونية والرقابية والتوافق مع أحكام ولوائح مصرف البحرين المركزي التي تراجع سنوياً مع نتائج تحقيقات ومتابعة الإدارة (بما في ذلك الإجراءات التأديبية) لأية تصرفات احتيالية أو عدم الالتزام.
- تضمن اللجنة أن جهة الامتثال لديها الموارد المناسبة واستقلالية العمل ويديرها أفراد ليست لهم صلة بالأعمال اليومية لمختلف أقسام العمل.
- تضمن اللجنة وضع ضوابط لإدارة نوعية ونزاهة التقارير المالية التي يصدرها البنك.
- تضمن اللجنة قيام الإدارة بتطوير وتنفيذ ومراقبة فاعلية معايير "اعرف زبونك"، بالإضافة إلى الاستمرار في رصد الحسابات والمعاملات وفقاً لما تقتضيه اللوائح ذات الصلة ولأفضل الممارسات.
- مراجعة نتائج جميع عمليات الفحص والاختبار التي تجريها الجهات الرقابية.

5.2 لجنة الترشيح والمكافآت

تتطلب عضوية لجنة الترشيح والمكافآت من بين أشياء أخرى ما يلي:

- ضمان وجود إجراءات رسمية وشفافة لترشيحات مجلس الإدارة.
- مراعاة الشمولية لخطة الإحلال الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة (وخاصة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي) وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية الآخرين (كالتقارير المباشرة التي يصدرها الرئيس التنفيذي).
- ضمان وجود سياسات وإجراءات فاعلة للتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والإدارية والخبرة اللازمة.
- إجراء مراجعة دورية للوقت المطلوب من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتطبيق نظام تقييم الأداء لمعرفة ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يقضون الوقت الكافي لتأدية واجباتهم.
- تقديم تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة عن أداء المجلس.
- التحديد والاتفاق مع مجلس الإدارة على الإطار أو سياسة المجلس لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية.
- مراجعة وتقييم ملاءمة سياسات البنك وتطبيقاته بالنسبة للحوكمة الإدارية وتقديم توصيات بأية تغييرات مقترحة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة ملاءمة الشروط المرجعية التي تعتمدها لجنة الترشيح والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة والتوصية بإجراء تغييرات عند اللزوم.

6 اللجان الإدارية

لدى البنك ثلاثة مستويات إدارية من اللجان هي لجنة الأصول والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الموارد البشرية والتعويضات.

وأعضاء اللجان الإدارية هم:

اللجان الإدارية	منصب العضو	منصب العضو في اللجنة
لجنة الأصول والمطلوبات	الرئيس التنفيذي	رئيس اللجنة
	نائب الرئيس التنفيذي (لتطوير الأعمال وتمويل التجارة والخزينة والاستثمار)	نائب رئيس اللجنة
	النائب الأول للرئيس التنفيذي	عضو
	رئيس الرقابة المالية	عضو
	رئيس تطوير الأعمال	عضو
	رئيس الخزينة والاستثمار	عضو
	رئيس إدارة المخاطر والامتثال	عضو
	رئيس العمليات	ممثل
لجنة إدارة المخاطر	الرئيس التنفيذي	رئيس اللجنة
	النائب الأول للرئيس التنفيذي (للمراقبة المالية وتقنية المعلومات والعمليات)	نائب رئيس اللجنة
	نائب الرئيس التنفيذي	عضو
	رئيس الرقابة المالية	عضو
	رئيس تطوير الأعمال	عضو
	رئيس العمليات	عضو
	رئيس الخزينة والاستثمار	عضو
	رئيس إدارة المخاطر والامتثال	ممثل
لجنة الموارد البشرية والمكافآت	الرئيس التنفيذي	رئيس اللجنة
	النائب الأول للرئيس التنفيذي	عضو
	نائب الرئيس التنفيذي	عضو
	رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية	عضو

6.1 لجنة الأصول والمطلوبات

تتطلب عضوية لجنة الأصول والمطلوبات من بين أشياء أخرى ما يلي:

- إدارة الميزانية العمومية إدارة نشطة.
- إدارة التزامات البنك إدارة فعالة لتلبية احتياجات الأعمال خلال الظروف المعتادة وأثناء الأزمات.
- متابعة جدول سداد الأصول / الامتثالات، مع مراعاة المستجدات الاقتصادية والتقلبات في قيمة الأصول ومعدلات الأسعار المرجعية.
- إدارة مخاطر النقد الأجنبي.
- تطوير استراتيجيات إدارة الأصول والامتثال في حدود المعايير التي يقرها مجلس الإدارة، بما في ذلك استراتيجيات السيولة والتمويل قصير الأجل وطويل الأجل واستراتيجيات الاقتراض بوجه عام.
- مراجعة كفاية رأس المال ومعالجة استراتيجيات إدارة رأس المال من حيث عملية التقييم الداخلي لرأس المال.
- مراجعة ورصد جميع الأمور المتعلقة بسياسة السيولة، بما في ذلك خطط الطوارئ والحدود لضمان إدارة أزمات السيولة.
- مراجعة واعتماد أو رفض مخالفات حدود لجنة الأصول والمطلوبات.
- مراجعة التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر والامتثال.

6.2 لجنة إدارة المخاطر

تتطلب عضوية لجنة إدارة المخاطر من بين أشياء أخرى ما يلي:

- تحديد الجوانب الرئيسية للمخاطر ووضع سياسة لإدارة المخاطر تساهم في تحقيق أهداف البنك.
- الضمان بأن الإجراءات اللازمة تعطى مستوى مناسب من الرعاية والدعم من جانب الموارد المناسبة.
- رفع مستوى وعي الإدارة والعاملين حول مخاطر الأعمال في البنك.
- مراجعة واقتراح توصيات إلى مجلس الإدارة حول قدرة البنك على تحمل المخاطر.
- مراجعة استراتيجية التخفيف من المخاطر الرئيسية لدى البنك.
- مراجعة واقتراح توصيات لموافقة مجلس الإدارة حول إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة كفاية رأسمال البنك من منظور الجهات الرقابية.
- مراجعة وتقييم كفاية منهجيات تدابير المخاطر.
- مراجعة وتقييم مختلف الحدود الداخلية وتقديم توصيات محددة بشأن رأسمال المخاطر الاقتصادية وحدود مخاطر السوق وقيود إدارة الأصول والمطلوبات (ALM)، وغير ذلك.
- مراجعة المخاطر الكبيرة الأخرى حسبما يكون مناسباً
- اعتماد إطار مخاطر التشغيل ومتابعة المخاطر باستمرار.

6.3 لجنة الموارد البشرية والتعويضات

تتطلب عضوية لجنة الموارد البشرية والتعويضات من بين أشياء أخرى ما يلي:

- إجراء مراجعة دورية واقتراح تطوير الموظفين التنفيذيين /العاملين في البنك لمناصب إدارية عليا، بما في ذلك تقييم الأداء والمهارات والتدريب وخطط الإحلال الوظيفي.
- تطوير ومراجعة واقتراح تعويضات الموظفين التنفيذيين/العاملين في البنك.
- تحديد المكافآت (البونوس) وغيرها من الحوافز.
- مراجعة المسائل المتعلقة بالإحلال الوظيفي للإدارة التنفيذية وتطوير الجهاز التنفيذي.
- إدارة أعمال الشئون الإدارية للبنك.
- إعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المذكورة.

7 هيكـل صلاحيات الموافقة

يتراوح مستوى الأهمية النسبية للمعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة حسب الأنشطة المختلفة وتتحدد بموجب مستند تفويض الصلاحيات الذي يعتمد عليه مجلس الإدارة ومعايير اعتماد التسهيلات الائتمانية.

• إضافة إلى ذلك، ووفقاً للشروط المرجعية لمجلس إدارة البنك، فإن القرارات التي يتخذها المجلس باستثناء القرارات التي تتخذ في اجتماعات الجمعية العامة أو الاجتماعات العامة غير الاعتيادية - يمكن اتخاذها بالتدوير. وتتخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو وفقاً للمتطلبات الرقابية. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون لرئيس مجلس الإدارة صوت الترجيح، ويجوز للأعضاء المعارضين تسجيل اعتراضهم. وفي جميع هذه الأحوال، يلتزم أمين السر بضمان وتأكيد تدوير المعلومات اللازمة وتوثيقها.

• لا يكون القرار المتخذ بالتدوير صحيحاً إلا إذا تم بموافقة الأغلبية.

وعلاوة على ما تقدم، يمتلك البنك إجراءات مناسبة بشأن العناية الواجبة التي تخص الائتمان بشأن كافة أنواع التسهيلات / التعرض ذات الصلة بالتعامل مع الجهة ذات العلاقة أو الجهة غير ذات العلاقة.

8 مدونة السلوك المهني وتضارب المصالح

يحفظ البنك بمدونة للسلوك المهني وبسياسات وقواعد داخلية أخرى وضعت ليسترشدها بها جميع الموظفين والمديرين من خلال أفضل الممارسات للوفاء بمسئولياتهم والتزاماتهم تجاه المساهمين في البنك بما يتفق مع جميع القوانين والأحكام واللوائح التي تخضع لها أعمال البنك. وتحتوي مدونة السلوك المهني على أحكام تتناول السلوك وأداب المهنة وتجنب تضارب المصالح الذي ينطبق على جميع الموظفين والمدراء العاملين في البنك. وقد تم توثيق مدونة السلوك المهني ونشرها وتعميمها على جميع أقسام البنك، ولدى البنك إقرار سنوي بتضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة والأشخاص المعتمدين. وخلال العام 2014 لم تنشأ قضايا تتعلق بتضارب المصالح.

وفضلاً عن ذلك، ووفقاً لاتفاقية التعيين في المجلس، يكون كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإفصاح عن أية مصالح جوهرية تتعلق بمعاملات تجارية واتفاقيات، وتتيح له حق طلب مشورة مهنية مستقلة عند اللزوم. كما يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك على نسخة من مدونة السلوك المهني التي اعتمدها مجلس الإدارة.

ويحفظ البنك بنظام للتبليغ عن المخالفات والذي من شأنه يعزز جودة الحوكمة الإدارية والشفافية في البنك. ويلتزم البنك بالمحافظة على أعلى المستويات الممكنة من آداب المهنة والسلوك القانوني أثناء تنفيذ أعماله.

9 الاتصالات

تنفيذاً للوائح مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في المجلد الأول من كراسة الأحكام، يحتفظ البنك بسياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية عن أنشطته إلى أصحاب الشأن في البنك.

وتسري سياسة الإفصاح على جميع سبل الاتصال بالجمهور، بما في ذلك الاتصالات الكتابية والشفهية والإلكترونية. وتأتي هذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تقتضيها القوانين والمتطلبات الرقابية.

وتسعى الإدارة للرد على أسئلة المساهمين ومخاوفهم بسرعة وفي الحدود التي يفرضها القانون وسرية بعض المعلومات. ويحفظ البنك بموقع إلكتروني للتبليغ عن المخالفات (www.alubafbank.com) يحتوي على معلومات مفيدة لمختلف أصحاب الشأن، بما في ذلك السلطات الرقابية. وتشمل المعلومات الموجودة في الموقع الإلكتروني التقرير السنوي والمراجعات المالية الدورية للبنك وغير ذلك من المعلومات.

10 سياسة مكافحة غسل الأموال

تهدف سياسة البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال إلى الضمان بأن البنك لديه إطار شامل من السياسات والإجراءات، بما في ذلك أفضل الممارسات، لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والغرض من هذه السياسات والإجراءات هو منع استغلال أنشطة البنك من قبل الغير لأغراض غير مشروعة.

إن سياسة البنك تمنع وتجنب بشكل فعال غسل الأموال، كما أنها تدرأ أي نشاط قد يعمل على تسهيل غسل الأموال أو تمويل الأعمال الإرهابية أو الإجرامية، من خلال التقيد بقوانين مكافحة غسل الأموال واللوائح المعمول بها في الدولة أو المكان الذي يقوم البنك بمزاولة أنشطته فيه، وطبقاً لبرنامج الامتثال المعمول به.

ويلتزم البنك بتنظيم دورات تدريبية دورية وتقديم معلومات لضمان دراية جميع الموظفين المعنيين بمسئولياتهم تجاه قانون مكافحة غسل الأموال وأحكام بنك البحرين المركزي. ويحرص البنك على تقديم أحدث الدورات التدريبية التي تتناول موضوع مكافحة غسل الأموال للموظفين المعنيين والمتناسبة مع أنشطة البنك والفئات المختلفة من عملائه.

11 أتعاب المدققين الخارجيين

خلال العام 2014، دفع البنك لمدققيه الخارجيين أرنست و يونغ مبلغ 69,000 دولار أمريكي مقابل تدقيق وخدمات أخرى تتعلق بالتدقيق (بما في ذلك مراجعة تقارير بيانات الاضراس والمراجعات الدورية ومراجعة مكافحة غسل الأموال ومراجعة الإفصاحات العامة). وقد أعربت شركة أرنست و يونغ عن استعدادها لمواصلة دورها كمدقق للبنك للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2015، وأوصت لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بتعيين أرنست و يونغ، وسيطرح قرار يقترح بموجبه إعادة تعيين هذه الشركة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة المقرر عقده في 12 أبريل 2015.

وندرج أدناه البيانات التفصيلية لرسوم التدقيق الخارجي والخدمات الأخرى التي لا تتعلق بالتدقيق:

2013	2014	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
69	69	أتعاب التدقيق وخدمات أخرى متصلة بالتدقيق
42	-	أتعاب خدمات ليس لها علاقة بالتدقيق
111	69	المجموع

12 التزامات السنة المالية 2014

غرامة مالية مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

أفوق البنك في التقيد بمتطلبات PD-3,1,6 من كراسة الأحكام الصادرة عن مصرف البحرين المركزي التي تلزم المرخص لهم بنشر جميع الإفصاحات الكمية بموجب المادة PD-1,3 بشأن البيانات المالية نصف السنوية على مواقعهم الإلكترونية خلال 45 يوماً تقويمياً من نهاية البيانات المالية نصف السنوية. وبناء على Module EN وحجم إجمالي الأصول الموحدة كما هي في 30 يونيو 2014، دفع البنك غرامة مالية مقدارها 600 دينار بحريني.

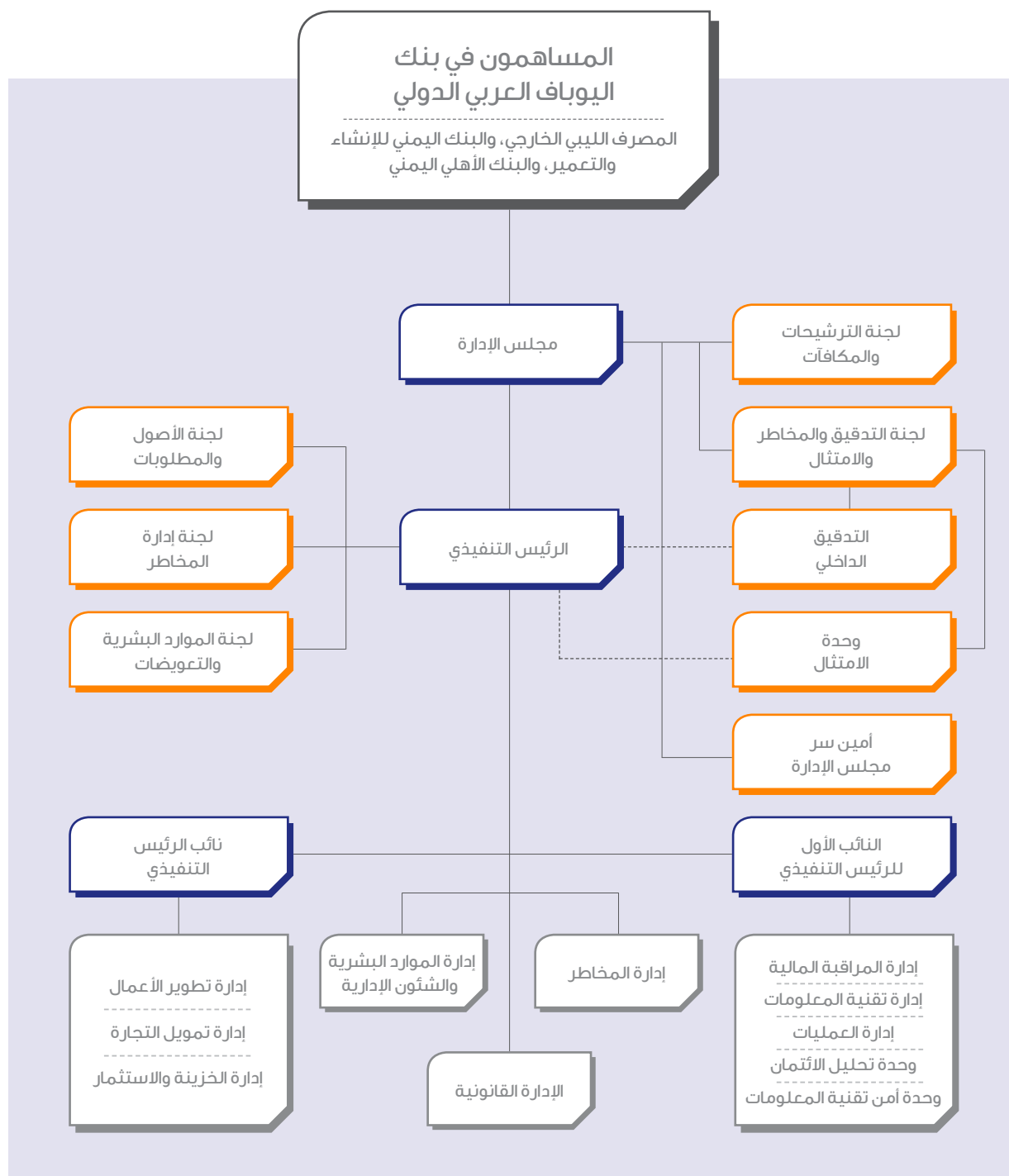
مبادرات التحسين المستمرة

يلتزم البنك بالتقيد بمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في المادة HC-1,5,2 من كراسة الأحكام بشأن مستوى استقلال ما لا يقل عن ثلث عدد أعضاء المجلس.

وهذا المستوى من الأعضاء المستقلين لم يمكن البنك من التقيد بمتطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة في المواد HC-3,2,1 و HC-4,2,1 و HC-5,2,1 بشأن تشكيل لجان التدقيق والترشيح والمكافآت.

وقد أدى التغيير في تشكيلة المجلس إلى تأخير عملية تعيين أعضاء جدد في مجلس الإدارة، إلا أن البنك سيتخذ الإجراءات والمبادرات اللازمة لمعالجة هذا المستوى من الأعضاء المستقلين في اللجان، وسيوافي مصرف البحرين المركزي بما يتهم في جميع الأحوال.

إننا ملتزمون بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية الخاصة بالحوكمة الإدارية، وسنعمل على التقيد بأحكام مصرف البحرين المركزي في المستقبل القريب.



قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
36,640	40,700	صافي الربح للسنة
		الدخل الشامل الآخر
		الدخل الشامل الآخر الذي سيعاد تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة: خسارة غير محققة للقيمة العادلة من استثمارات متاحة للبيع - صافي
(1,138)	(29)	
(1,138)	(29)	صافي الدخل الشامل الآخر الذي سيعاد تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة
(1,138)	(29)	دخل شامل آخر للسنة
35,502	40,671	مجموع الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	إيضاح	
			الأنشطة التشغيلية
			صافي الربح للسنة
			تعديلات للبنود التالية:
36,640	40,700		مخصص خسائر القروض
4,017	7,817	8	استهلاك
1,078	1,233	9	تغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
540	(17)	18	صافي مكسب من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
(953)	(332)		إطفاء استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
542	767		إطفاء موجودات معاد تصنيفها «كقروض وسلف» من استثمارات - محتفظ بها لغرض المتاجرة
(554)	(603)		
41,310	49,565		الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
			ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(188,910)	41,015		قروض وسلف
12,223	(129,471)		استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
(16,095)	11,606		فوائد مستحقة القبض
2,118	(3,006)		موجودات أخرى
(729)	(53)		ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(17,831)	115,133		مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,210	(48,637)		مبالغ مستحقة لعملاء
(13,369)	17,437		فوائد مستحقة الدفع
36	(16)		مطلوبات أخرى
10,115	(2,533)		صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(169,922)	51,040		
			الأنشطة الاستثمارية
			شراء استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
(109,112)	(28,943)		متحصلات من إستبعاد استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
10,946	17,767		شراء عقارات ومعدات وبرمجيات
(478)	(187)	9	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(98,644)	(11,363)		
			الأنشطة التمويلية
			مبالغ مستلمة مقدما مقابل الزيادة في رأس المال
-	140	13	أرباح أسهم مدفوعة
(20,000)	(25,000)	14	
(20,000)	(24,860)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(288,566)	14,817		
			الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه
			النقد وما في حكمه في 1 يناير
662,006	373,440		
373,440	388,257	4	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في الحقوق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

المجموع ألف دولار أمريكي	أرباح أسهم موصى بتوزيعها ألف دولار أمريكي	احتياطي القيمة العادلة ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	مبالغ مستلمة مقدماً مقابل الزيادة في رأس المال ألف دولار أمريكي	رأس المال ألف دولار أمريكي	إيضاح
316,101	25,000	(1,138)	28,642	13,597	-	250,000	الرصيد كما في 1 يناير 2014
140	-	-	-	-	140	-	13 مبالغ مستلمة مقدماً مقابل الزيادة في رأس المال
40,700	-	-	40,700	-	-	-	صافي الربح للسنة
(29)	-	(29)	-	-	-	-	دخل شامل آخر
40,671	-	(29)	40,700	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(25,000)	(25,000)	-	-	-	-	-	14 أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2013
-	-	-	(4,070)	4,070	-	-	13 محول إلى الاحتياطي القانوني
331,912	-	(1,167)	65,272	17,667	140	250,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
300,599	20,000	-	20,666	9,933	-	250,000	الرصيد كما في 1 يناير 2013
36,640	-	-	36,640	-	-	-	صافي الربح للسنة
(1,138)	-	(1,138)	-	-	-	-	دخل شامل آخر
35,502	-	(1,138)	36,640	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(20,000)	(20,000)	-	-	-	-	-	14 أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2012
-	-	-	(3,664)	3,664	-	-	13 محول إلى الاحتياطي القانوني
-	25,000	-	(25,000)	-	-	-	14 أرباح أسهم موصى بتوزيعها
316,101	25,000	(1,138)	28,642	13,597	-	250,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية.

1 الأنشطة

تأسس بنك اليوفاف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) («البنك») كشركة مساهمة مقفلة بحرينية في مملكة البحرين ومسجلة في وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 12819. ويعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي ضمن إطار جديد متكامل للتراخيص. وعنوان البنك المسجل هو بناية 854، طريق 3618، ممر 436، برج اليوفاف، ضاحية السيف ص.ب. 11529، المنامة، مملكة البحرين.

إن أغلبية أسهم البنك مملوكة من قبل المصرف اللبّي الخارجي، بنك مسجل في ليبيا (المزيد من التفاصيل راجع إيضاح 13).

تم اعتماد إصدار القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة الصادر في 16 فبراير 2015.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

أسس القياس

أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المتاحة للبيع التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

العملة الرئيسية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي لكونه العملة الرئيسية لعمليات البنك وتم تقريب جميع القيم إلى ألف (ألف دولار أمريكي) ما لم يذكر خلاف ذلك.

تقدم القوائم المالية معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة.

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

الأدوات المالية - الإثبات المبدئي والقياس اللاحق

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه موجود مالي لشركة واحدة ومطلوب مالي أو أداة أسهم حقوق ملكية لشركة أخرى.

الموجودات والمطلوبات المالية

تشتمل الموجودات المالية للبنك على نقد وأرصدة لدى بنوك وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى واستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة واستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وفروض وسلف وفوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى. وتشتمل المطلوبات المالية للبنك على وديع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لعملاء وفوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى.

فيما يلي أدناه السياسات المحاسبية المحددة المتعلقة بمختلف الموجودات والمطلوبات المالية:

1) الموجودات المالية

الإثبات المبدئي والقياس

يتم تصنيف الموجودات المالية، عند الإثبات المبدئي، كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو فروض وذمم مدينة أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع أو كأدوات مالية مشتقة، إيهما أنسب. يتم إثبات جميع الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى ذلك، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر تنسب إليها تكاليف معاملة إقتناء الموجودات المالية.

المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق (طريقة الشراء العادية) يتم إثباتها بتاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الموجود.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق للموجودات المالية تم تصنيفها إلى أربع فئات:

- مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
- القروض والذمم المدينة
- محتفظ بها حتى الاستحقاق
- متاحة للبيع

أ) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر على الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتم تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القريب. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تضمين أية مكاسب أو خسائر محققة وغير محققة الناتجة من التغيرات في القيم العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنتج فيها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة أو أرباح الأسهم المستلمة فيما يتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر في «دخل الفوائد ودخل مشابه» ودخل أرباح الأسهم على التوالي.

ب) القروض والذمم المدينة القروض والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي بعد حسام الاضمحلال. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أية خصومات أو علاوات من الإقضاء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء معدل الفائدة الفعلي في «دخل الفوائد ودخل مشابه» في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات الخسائر الناتجة من اضمحلال القروض الذمم المدينة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

ج) محتفظ بها حتى الاستحقاق تصنف الموجودات المالية غير المشتقة التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ومواعيد استحقاق ثابتة كمحتفظ بها حتى الاستحقاق عندما يكون لدى البنك النية والقدرة الإيجابية للاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، بعد حسام الاضمحلال. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أية خصومات وعلاوات من الإقضاء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء معدل الفائدة الفعلي في «دخل الفوائد ودخل مشابه» في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات الخسائر الناتجة من الاضمحلال في قائمة الأرباح أو الخسائر.

د) متاحة للبيع تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع على استثمارات أسهم حقوق الملكية وسندات الدين. استثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو غير مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر. سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي ينوي الاحتفاظ بها لفترة غير محددة والتي يمكن بيعها استجابة لاحتياجات السيولة أو تلبية للتغيرات في ظروف السوق.

بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر وتدرج في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمارات، فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة في الدخل التشغيلي الآخر أو يتم تحديدها كمضمحلة، فعندها يتم إعادة تصنيف الخسارة المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر.

يقيم البنك موجوداته المالية المتاحة للبيع لتحديد ما إذا كانت القدرة والنية لبيعها في الأجل القريب لا تزال مناسبة. في الظروف النادرة، عندما يكون البنك غير قادر على تداول هذه الموجودات المالية نتيجة لعدم وجود أسواق نشطة، يجوز للبنك اختيار إعادة تصنيف تلك الموجودات المالية إذا كانت لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات في المستقبل المنظور أو حتى الاستحقاق.

بالنسبة للموجودات المالية المعاد تصنيفها من فئة متاحة للبيع، فإن القيمة المدرجة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح تكلفتها المطفأة الجديدة ويتم إطفاء أي مكسب أو خسارة مسجلة مسبقاً على ذلك الموجود الذي تم إثباته في الحقوق إلى الأرباح أو الخسائر على مدى العمر المتبقي للاستثمار باستخدام معدل الفائدة الفعلي. كما يتم إطفاء أي فرق بين التكلفة المطفأة الجديدة ومبلغ الاستحقاق على مدى العمر المتبقي للموجود باستخدام معدل الفائدة الفعلي. وإذا تم لاحقاً تحديد الموجود بأنه مضمحل، فإن المبلغ المسجل في الحقوق يتم إعادة تصنيفه إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

استبعاد

يتم استبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) بصورة أساسية (أي إغائها من قائمة المركز المالي للبنك) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من موجود؛ أو
 - قيام البنك بنقل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من موجود أو يلتزم بدفعه بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب سداد؛ وسواء (أ) قام البنك بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم يقدّم البنك بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنه قام بنقل السيطرة على الموجود.
- عندما يقوم البنك بنقل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الموجود أو دخل في ترتيب سداد، ويقيم إلى حد بأنه احتفظ بمخاطر وعوائد الملكية، وسواء قام أو لم يقدّم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولم يتم نقل السيطرة على الموجود، فإنه يتم إثبات الموجود إلى حد استمرار مشاركة البنك في الموجود. ففي هذه الحالة، يقوم البنك أيضاً بإثبات المطلوب المرتبط به. يتم قياس الموجود المحول والمطلوب المرتبط به على الأسس التي تعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بأدنى من القيمة المدرجة الأصلية للموجود وأعلى ثمن يمكن أن يقوم البنك بدفعه، أيهما أقل.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

16 الموجودات المالية (تتمة)

اضمحلال موجودات مالية

يقيم البنك في تاريخ إعداد كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة من الموجودات المالية. يثبت الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر قد تم حدوثه بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكبد على «أثره خسارة») وبأن حدوث تلك الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بواقعية. من الممكن أن يتضمن دليل الاضمحلال على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهرية، وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية، ويوجد هناك احتمال تعرضهم إلى إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث الإنخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس، أو حدوث تغييرات في أعمال المتاجرة أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بعدم السداد.

تم توضيح تقييم الاضمحلال لمختلف فئات الموجودات المالية أدناه:

أ) الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يقوم البنك أولاً بعمل تقييم فردي يثبت وجود دليل موضوعي للاضمحلال الموجودات المالية الجوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. إذا حدد البنك بأنه لا يوجد دليل موضوعي يثبت اضمحلال الموجود المالي المحدد بشكل فردي، وهو يتضمن موجود في مجموعة من الموجودات المالية لديها خصائص مخاطر أتمان مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للاضمحلال. الموجودات المالية التي يتم تحديدها بشكل فردي للاضمحلال والتي يتم إثبات خسارة اضمحلالها أو يستمر اضمحلالها لا يتم تضمينها في التقييم الجماعي للاضمحلال.

يتم قياس مبلغ أي خسارة اضمحلال كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي.

يتم خفض القيمة المدرجة للموجود من خلال إستخدام حساب المخصص ويتم إثبات مبلغ الخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يستمر استحقاق دخل الفوائد على القيمة المدرجة المخفضة على أساس سعر الفائدة ويتم استحقاقها باستخدام معدل الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال. يتم شطب الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وما يرتبط بها من مخصصات عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للإسترداد في المستقبل وتم تحقيق جميع الضمانات أو تم تحويلها إلى البنك، إذا زاد أو انخفض مبلغ الاضمحلال المقدر في السنة اللاحقة نتيجة لحدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم زيادتها أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. إذا تم استرداد المبالغ المشطوبة في وقت لاحق، فإنه يتم إدراجها في قائمة الأرباح أو الخسائر.

ب) متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، يقوم البنك بعمل تقييم بتاريخ إعداد كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمار أو مجموعة من الاستثمارات.

في حالة تصنيف استثمارات أسهم حقوق الملكية كاستثمارات متاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يجب أن يتضمن على انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمارات أدنى من تكلفتها. يجب تقييم «الانخفاض الهام» مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و«طويل الأمد» مقابل الفترة التي كانت فيها القيمة العادلة أدنى من تكلفتها الأصلية. حيثما يوجد دليل موضوعي للاضمحلال، فإنه يتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية، بعد حسم أي خسارة اضمحلال على تلك الاستثمارات المثبتة مسبقاً في قائمة الأرباح أو الخسائر - ويتم إلغاؤها من الدخل الشامل وإثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر. خسائر الاضمحلال من استثمارات أسهم حقوق الملكية لا يتم استرجاعها ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر؛ وإنما يتم إثبات الزيادة في قيمتها العادلة بعد حسم الاضمحلال في الدخل الشامل الآخر.

تحديد ما إذا كان «انخفاض هام» أو «طويل الأمد» يتطلب رأياً. لتحديد هذا الرأي، يقيم البنك، من بين عوامل أخرى، المدة أو المدى التي كانت فيها القيمة العادلة للاستثمار أدنى من تكلفتها.

وفي حالة أدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، يتم تقييم الاضمحلال على أساس المعيار ذاته كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للاضمحلال هو الخسارة المتراكمة المقاسة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية بعد حسم أي خسارة اضمحلال على ذلك الاستثمار المثبت مسبقاً في قائمة الأرباح أو الخسائر.

يستمر استحقاق دخل الفوائد المستقبلية على أساس القيمة المدرجة المخفضة ويتم استحقاقها باستخدام سعر الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال. إذا حدثت زيادة في القيمة العادلة لأدوات الدين، في السنة اللاحقة، وكانت الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث وقع بعد إثبات خسارة الاضمحلال في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يتم إسترجاع خسارة الاضمحلال من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

12 المطلوبات المالية

يتم إثبات جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة.

القياس اللاحق

بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة، باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات من الاقْتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء سعر الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إنقائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بأخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب مالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة استبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في قائمة الأرباح أو الخسائر.

13 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات صافي المبلغ في قائمة المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وبنوي البنك أما التسوية على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في الوقت ذاته.

الأدوات المالية المشتقة

يستخدم البنك الأدوات المالية المشتقة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

يتم مبدئياً إثبات المشتقات المالية، ويتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع ترحل تكاليف المعاملة مباشرة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر. تعادل القيمة العادلة للمشتقات المالية المكسب أو الخسارة غير المحققة للقيود اليومي للقيمة السوقية. يتم تضمين المشتقات التي تحمل قيم عادلة موجبة (المكاسب غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

نقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أقل.

عقارات ومعدات وبرمجيات

تدرج العقارات والمعدات والبرمجيات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم وخسائر الاضمحلال المتراكمة، إن وجدت. النفقات المتكبدة لاستبدال عنصر أساسي من العقارات والمعدات والبرمجيات يتم حسابه كبنء منفصل ويتم رسملته من ثم شطب القيمة المدرجة للعنصر الأساسي المستبدل. عندما يتطلب استبدال أجزاء جوهرياً من العقارات والمعدات والبرمجيات على فترات، فإن البنك يقوم بإستهلاك كل منهم على حدة على أساس أعمارها الإنتاجية المحددة. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إثبات تكاليف التصليح والصيانة في قائمة الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

يتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدره للموجودات كالتالي:

الأعمار الإنتاجية المقدره بالسنوات	الموجود
15 سنة	مباني
3 إلى 5 سنوات	أثاث ومعدات ومركبات
3 إلى 5 سنوات	برمجيات

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

13 مقاصة الأدوات المالية (تتمة)

يتم استبعاد بند من العقارات والمعدات والبرمجيات وأي جزء جوهري تم إثباته مبدئياً عند البيع أو عندما لا يتوقع الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد موجود (يتم احتسابه على إنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة للموجود) في قائمة الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الموجود.

يتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للعقارات والمعدات والبرمجيات في نهاية كل سنة مالية، ويتم تعديلها مستقبلاً إذا تطلب الأمر.

اضمحلال موجودات غير مالية

يقوم البنك بعمل تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود. إذا وجد مثل هذا الدليل، أو عندما يتطلب عمل فحص اضمحلال سنوي للموجود، يقدر البنك مبلغ الموجود القابل للاسترداد. عندما تزيد القيمة المدرجة للموجود عن قيمها القابلة للاسترداد، فإن الموجود يعتبر مضمحلاً ويتم إظهار الموجود بالمبلغ القابل للاسترداد مع إثبات الفرق كاضمحلال في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إعادة تفاوض القروض

يسعى البنك، كلما أمكنه ذلك، لإعادة هيكلة القروض. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على فرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط، فإن أي اضمحلال يتم قياسه باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط والفرض لا يعتبر قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة إعادة التفاوض للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض باستمرار لتقييم الاضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

الضمانات المالية

ضمن أعماله الاعتيادية، يقدم البنك ضمانات مالية، تتكون من إتمادات مستندية وخطابات ضمان.

يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية بالقيمة العادلة، والتي تعد العمولة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات البنك بموجب كل ضمان بعلاوة غير مطفاة وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية أي إلتزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى.

مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي على البنك (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل إن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد الضمنية يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذه الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في قائمة الأرباح أو الخسائر بعد حسبه أي تسويات.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدلات خصم حالية ما قبل الضريبة التي تعكس، كما هو مناسب، المخاطر المحددة للمطلوبات. أينما يستخدم الخصم، فإن الزيادة في المخصص نتيجة لمرور الزمن يتم إثباته في قائمة الأرباح أو الخسائر.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية خدمة الموظفين وفقاً للتقييم الإكتواري والتقييمات الأخرى كما هو مطلوب من قبل الأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين. يقوم البنك بدفع اشتراكات لنظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي تحتسب كنسبة من رواتب الموظفين. إن الإلتزامات البنك تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي يتم صرفها عند استحقاقها.

إلتزامات محتملة

لا يتم إثبات الإلتزامات المحتملة في القوائم المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا، كان لا يتوقع تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية الضمنية لها.

رأس المال وإحتياطي قانوني

رأس المال

تم تصنيف الأسهم العادية الصادرة من قبل البنك كأسهم حقوق. يصنف البنك الأدوات الرأسمالية كمطلوبات مالية أو أدوات أسهم حقوق الملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات. يتم خصم التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرة لإصدار أدوات أسهم حقوق الملكية من القياس المبدئي لأدوات أسهم حقوق الملكية.

إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001 فإنه يتطلب تخصيص 10% من الربح السنوي إلى الإحتياطي القانوني والذي يكون عادةً قابل للتوزيع فقط عند التصفية. يجوز إيقاف التخصيصات عندما يبلغ الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

3 مقاصة الأدوات المالية (تتمة)

أرباح الأسهم

يقوم البنك بإثبات المطلوبات لعمل التوزيعات النقدية وغير النقدية لحاملي الأسهم عندما يصرح بعمل التوزيع والتوزيع لم يعد في السلطة التقديرية للبنك، وفقاً لقوانين الشركات في مملكة البحرين، يتم الموافقة على التوزيع من قبل المساهمين. يتم إثبات مبلغ مماثل مباشرة في الحقوق.

قياس القيمة العادلة

يقيس البنك الأدوات المالية مثل الاستثمارات والمستقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل مركز مالي. تم الإفصاح عن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات غير المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو تم الإفصاح عن قيمها العادلة في إيضاح 21.5.

القيمة العادلة هو السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي.

يجب إن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للبنك.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم البنك تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

- المستوى 1 - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2 - تقنيات التقييم لأدنى مستوى والتي يمكن ملاحظة مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس القيمة العادلة المسجلة أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- المستوى 3 - تقنيات التقييم لأدنى مستوى والتي لا يمكن ملاحظة مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية على أساس متكرر، يحدد البنك ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها - (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

إثبات الإيراد

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق منه المنافع الاقتصادية إلى البنك بحيث يمكن قياس مبالغ الإيرادات بموثوقية، بغض النظر عن متى يتم استلام المدفوعات. يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذمم المدينة، مع الأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية المحددة للدفع. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد:

دخل الفوائد

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية التي تستحق عليها فائدة كمتاحة للبيع، ويتم تسجيل دخل الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المبالغ النقدية المتوقعة مستقبلاً خلال العمر الزمني للأدوات المالية أو فترة أقصر إلى صافي القيمة المدرجة للموجود المالي أو المطلوب، أيهما أنسب. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح الفروض مضمحلة، وذلك عند تأخير السداد لأكثر من 90 يوماً.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

دخل أرباح الأسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات، والذي يكون عادةً عندما يوافق المساهمين على توزيع أرباح الأسهم.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

3) مقاصة الأدوات المالية (تتمة)

العملات الأجنبية

تم عرض القوائم المالية للبنك بالدولار الأمريكي والذي يعد العملة الرئيسية لعمليات البنك.

يتم مبدئياً تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المعروضة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية. ترحل جميع الفروق الناتجة عن التسوية أو تحويل البنود النقدية إلى الأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة المكسب أو الخسارة الناتجة من إعادة تحويل البنود غير النقدية تمثيلاً مع إثبات المكسب أو الخسارة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لهذا البند أي فروق التحويل على البنود التي يتم إثبات مكسب أو خسارة قيمها العادلة في الدخل الشامل الآخر أو قائمة الأرباح أو الخسائر يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر أو قائمة الأرباح أو الخسائر على التوالي).

2.3 تغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

1) معايير وتعديلات جديدة ومعدلة

تم تطبيق المعايير والتعديلات الجديدة للمرة الأولى في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2014، إلا أنها لم تؤثر على القوائم المالية السنوية للبنك.

المؤسسات الاستثمارية (التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 ورقم 12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27) تقدم هذه التعديلات إعفاء لمتطلبات التوحيد للمؤسسات التي تستوفي تعريف المؤسسة الاستثمارية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الموحدة رقم 10 المتعلق بالقوائم المالية الموحدة ويجب أن يطبق بأثر رجعي، خاضعة لبعض الاستثناءات الانتقالية. يتطلب الإعفاء من التوحيد من المؤسسات الاستثمارية احتساب الشركات التابعة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 32 توضح هذه التعديلات معنى «بأن لديها حالياً الحق القانوني النافذ لإجراء المقاصة» ومعايير آليات التسوية الإجمالية غير متزامنة مع غرف المقاصة لكي تكون مؤهلة للمقاصة ويتم تطبيقها بأثر رجعي.

استبدال المشتقات المالية واستمرار محاسبة التحوط - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 هذه التعديلات تقدم إعفاء لوقف محاسبة التحوط عند استبدال المشتقات المصنفة كأدوات تحوط تقي بمعايير معينة ويتطلب بأن يتم تطبيقها بأثر رجعي. لا توجد لهذه التعديلات أي تأثير على البنك حيث لا يملك البنك أية مشتقات مالية.

التحسينات السنوية على دورة 2010 - 2012، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار سبعة تعديلات على ستة معايير، وليس لها أي تأثير على القوائم المالية للبنك.

التحسينات السنوية على دورة 2011 - 2013، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار أربعة تعديلات على أربعة معايير، وليس لها أي تأثير على القوائم المالية للبنك.

2) معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للبنك وهي مدرجة أدناه. إن هذه القائمة هي للمعايير والتفسيرات الصادرة، التي يتوقع البنك بشكل معقول بأنها ستكون قابلة للتطبيق في تاريخ مستقبلي. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية والذي يعكس جميع مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس وجميع الإصدارات السابقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. يقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والاضمحلال ومحاسبة التحوط. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. يتطلب تطبيقه بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. يسمح بالتطبيق المبكر للإصدارات السابقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (2009 و2010 و2013) إذا كان تاريخ التطبيق المبدئي قبل 1 فبراير 2015. تقيّم الإدارة حالياً تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 عندما يصبح إلزامياً.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 تغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

2) معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 المتعلق بخطط المزايا المحددة: مساهمات الموظفين يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 19 من المؤسسة الأخذ في الاعتبار المساهمات المقدمة من الموظفين أو الأطراف الأخرى عند احتساب خطط المزايا المحددة، حيث ترتبط المساهمات بالخدمة، فإنها يجب أن ينسب إلى فترات الخدمة على أنها مزايا سلبية. كما توضح هذه التعديلات بأنه إذا كان مبلغ المساهمات مستقلة عن عدد سنوات الخدمة، فإنه يسمح للمؤسسة إثبات تلك المساهمات كإفصاح في تكلفة الخدمة في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، بدلاً من تخصيص المساهمات إلى فترات الخدمة. إن هذا التعديل إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يوليو 2014. فإنه لا يتوقع بأن هذا التعديل سيكون ذات صلة بالبنك، حيث لا يوجد لدى البنك أي خطط مزايا محددة لمساهمات من الموظفين أو الأطراف الأخرى.

التحسينات السنوية على دورة 2010 - 2012

هذه التحسينات نافذة اعتباراً من 1 يوليو 2014 ولا يتوقع بأن يكون لها أي تأثير جوهري على البنك. وهي تتضمن على:

أ) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 المتعلق بمدفوعات على أساس الأسهم يتم تطبيق هذا التحسين بأثر رجعي ويوضح مختلف المسائل المتعلقة بتحديد شروط الأداء والخدمة والتي تعد شروط الاكتساب، متضمنة على:

- يجب أن تتضمن شروط الأداء على شروط الخدمة؛
- يجب تحقيق أهداف الأداء بينما يقوم الطرف الآخر بتقديم الخدمة؛
- قد تتعلق أهداف الأداء بعمليات أو أنشطة المؤسسة أو تتعلق بمؤسسة أخرى في نفس البنك؛
- قد تكون شروط الأداء شروط سوقية أو غير سوقية؛ و
- إذا توقف الطرف الآخر، بغض النظر عن السبب، عن تقديم الخدمة خلال فترة الاكتساب، فلم يتحقق بذلك شروط الخدمة.

هذا التحسين ليس له أي تأثير على البنك حيث لا يوجد لدى البنك مدفوعات على أساس الأسهم.

ب) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن جميع ترتيبات المقابل المحتملة المصنفة كالمطلوبات (أو الموجودات) الناتجة من دمج الأعمال ويجب أن يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر سواء تقع أو لم تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حسب مقتضى الحال).

ج) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8 المتعلق بالقطاعات التشغيلية يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتوضح ما يلي:

- يجب على المؤسسة الإفصاح عن الآراء الصادرة من قبل الإدارة عند تطبيق إجمالي المعايير المذكورة في الفقرة 12 للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8 متضمنة وصف موجز للقطاعات التشغيلية التي تم تجميعها أو خصائصها الاقتصادية (على سبيل المثال، المبيعات وإجمالي الهوامش) المستخدمة لتقييم ما إذا كانت القطاعات «مماثلة».
- يتطلب الإفصاح عن تسوية موجودات القطاع إلي إجمالي موجودات القطاع فقط إذا يتم تقديم التسوية إلى الرئيس التشغيلي متخذ القرارات وبالمثل للإفصاحات المطلوبة لمطلوبات القطاع.

بما إن البنك مؤسسة غير مدرجة، فإنه لا يتطلب تقديم إفصاحات القطاع، وفقاً لذلك، فإن هذه التحسينات ليس لها أي تأثير على البنك.

د) معيار المحاسبة الدولي رقم 16 المتعلق بالعقارات، والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 المتعلق بالموجودات غير الملموسة يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 بأن الموجود يمكن إعادة تقييمه بالرجوع إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها إما على المبلغ الإجمالي أو صافي القيمة المدرجة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك المتراكم أو الإطفاء هو الفرق بين المبلغ الإجمالي والمبالغ المدرجة للموجود.

هـ) معيار المحاسبة الدولي رقم 24 المتعلق بإفصاحات أطراف ذات العلاقة يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن مؤسسة إدارة المؤسسة التي تقدم خدمات موظفي الإدارة الرئيسيين (أو طرف ذو علاقة خاضع لإفصاحات أطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب من المؤسسة التي تستخدم مؤسسة إدارة الإفصاح عن المصروفات التي تكبدتها لخدمات الإدارة.

التحسينات السنوية على دورة 2011 - 2013

هذه التحسينات نافذة اعتباراً من 1 يوليو 2014 ولا يتوقع بأن يكون لها أي تأثير جوهري على البنك. وهي تتضمن على:

و) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 المتعلق بقياس القيمة العادلة يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن استثناء المحفظة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 يمكن تطبيقه ليس فقط على الموجودات والمطلوبات المالية، بل يمكن أيضاً تطبيقه على العقود الأخرى ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 39.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 تغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

2 (معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 المتعلق بإيرادات من عقود مع عملاء تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في مايو 2014 ويحدد المعيار نموذج جديد من خمس خطوات والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المؤسسة استحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء. تقدم المبادئ في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 نهجاً أكثر تنظيماً لقياس وإثبات الإيرادات.

ينطبق معيار الإيرادات الجديد على جميع المؤسسات وسيحل محل جميع متطلبات إثبات الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. سيتطلب تطبيقه إما بأثر رجعي كلي أو معدل للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر. يقيّم البنك حالياً تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 ويعتزم تطبيق المعيار الجديد بالتاريخ الإلزامي المطلوب.

3 الآراء والتقديرية والفرص المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية للبنك يتطلب من الإدارة عمل آراء وتقديرية وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. ومع ذلك، عدم التيقن بشأن هذه الفرضيات والتقديرية يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب عمل تعديلي جوهري للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات التي تتأثر في الفترات المستقبلية.

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرية والفرضيات التالية التي لديها تأثيرات جوهريّة على المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرية غير المؤكدة بتاريخ إعداد كل تقرير، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، موضحة أدناه. يعتمد البنك في فرضياته وتقديراته على معايير متوفرة عند إعداد القوائم المالية. قد تتغير الظروف والفرضيات بشأن التطورات المستقبلية حسب تغيرات أو ظروف السوق الخارجة عن سيطرة البنك، وتنعكس مثل هذه التغييرات بالفرضيات عند حدوثها.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بعمل تقييم لقدرة البنك على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن البنك لديه المصادر للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الإدارة ليس على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهريّة حول قدرة البنك على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

اضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

تم مراجعة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أي خسارة اضمحلال في قائمة الأرباح أو الخسائر. بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن اضمحلال هو بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

تصنيف الاستثمارات

عند إقتناء الموجودات المالية تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها «كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر»، أو «متاحة للبيع» أو محتفظ بها حتى الاستحقاق. يعكس تصنيف كل استثمار من الاستثمارات عن نية الإدارة فيما يتعلق بكل استثمار من الاستثمارات وتخضع لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2014

4 نقد وأرصدة لدى بنوك

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
4	18	نقد
150,341	22,489	أموال قابلة للاستدعاء وبإشعار قصير
150,345	22,507	نقد وأرصدة لدى بنوك
223,095	365,750	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل (إيضاح 5)
373,440	388,257	النقد وما في حكمه

5 ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تمثل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وداائع أسواق النقد التي تستحق عليها فائدة ومحتفظ بها لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي كالتالي:

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
223,095	365,750	ودائع بتاريخ استحقاق لفترة 90 يوماً أو أقل (إيضاح 4)
198,910	157,895	ودائع بتاريخ استحقاق لأكثر من 90 يوماً
422,005	523,645	

6 استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
		مسعرة:
11,715	3,000	سندات دين
2,911	37	أسهم حقوق الملكية
14,626	3,037	

7 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
		محتفظ بها حتى الاستحقاق:
		سندات دين:
		حكومية
47,446	53,122	بنوك وشركات
71,553	74,150	وحدات الوكالة
3,000	3,000	مجموع المحتفظ بها حتى الاستحقاق:
121,999	130,272	المتاحة للبيع:
		سندات دين:
		حكومية
7,194	4,549	بنوك وشركات
8,089	13,173	مجموع المتاحة للبيع
15,283	17,722	مجموع الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة
137,282	147,994	

8 قروض وسلف

تدرج القروض والسلف بعد حسم مخصص خسائر القروض. يبلغ إجمالي القروض ومخصصات خسائر القروض باستثناء الفوائد المعلقة أدناه 304 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 252 ألف دولار أمريكي).

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
61,536	53,826	قروض حكومية
106,212	166,441	قروض تجارية
206,334	283,870	اعتمادات مستندية - التمويلية
374,082	504,137	
(11,084)	(18,882)	مخصص خسائر القروض
362,998	485,255	

فيما يلي التغييرات في مخصص خسائر القروض:

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
7,067	11,084	في 1 يناير
4,017	7,817	المخصص خلال السنة
-	(19)	فروق الصرف
11,084	18,882	في 31 ديسمبر

إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2014

8 قروض وسلف (تتمة)

يشمل مخصص خسائر القروض على ما يلي:

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
5,384	7,236	مخصص محدد
5,700	11,646	مخصص جماعي
11,084	18,882	في 31 ديسمبر
12,595	7,472	إجمالي مبالغ القروض المضمحلة بشكل فردي قبل خصم أي مخصص للاضمحلال تم تقييمه بشكل فردي

تسهيلات معاد تفاوضها

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
8,828	8,412	قروض وسلف قروض تجارية

إعادة تصنيف الموجودات المالية:

في أكتوبر 2008، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق «بالأدوات المالية: الإثبات والقياس» والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق «بالأدوات المالية: الإفصاحات» تحت مسمى «إعادة تصنيف الموجودات المالية». تسمح التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بإعادة تصنيف الموجودات المالية من فئة «استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة» إلى فئة «قروض وسلف» في حالات معينة.

تتطلب التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 عمل إفصاحات إضافية إذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف الموجودات المالية وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39. ستصبح التعديلات إلزامية بأثر رجعي اعتباراً من 1 يوليو 2008.

وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق «إعادة تصنيف الموجودات المالية» قام البنك بإعادة تصنيف استثمارات في أدوات العراق بقيمة مدرجة قدرها 40.2 مليون دولار أمريكي، اعتباراً من 1 يوليو 2008 من «استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة» إلى «قروض وسلف» وفقاً للتعديل الذي أدخله على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في أكتوبر 2008 والأخذ في الاعتبار تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية باعتبارها ظرفاً نادراً في القطاع المالي.

فيما يلي القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات المعاد تصنيفها:

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
42,639	43,242	القيمة المدرجة
46,687	46,361	القيمة العادلة

بلغت خسارة القيمة العادلة الإضافية التي من الممكن إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 لو لم يتم إعادة تصنيف الاستثمار المحتفظ به لغرض المتاجرة 277 ألف دولار أمريكي (2013: مكسب القيمة العادلة 5,076 ألف دولار أمريكي).

يكتسب البنك معدل فائدة فعلي قدره 8.89% (2013: 8.89%) ويتوقع بأن يسترد مبلغ وقدره 43,242 ألف دولار أمريكي (2013: 42,639 ألف دولار أمريكي) من تلك الموجودات المالية المعاد تصنيفها.

9 عقارات ومعدات وبرمجيات

المجموع ألف دولار أمريكي	برمجيات ألف دولار أمريكي	أثاث ومعدات ومركبات ألف دولار أمريكي	أراضي ومباني ألف دولار أمريكي	
15,547	791	2,902	11,854	التكلفة: في 1 يناير 2014
187	2	154	31	إضافات خلال السنة
(1)	-	(1)	-	إستبعادات خلال السنة
15,733	793	3,055	11,885	في 31 ديسمبر 2014
2,181	557	1,159	465	الاستهلاك: في 1 يناير 2014
1,233	166	555	512	المخصص للسنة
(1)	-	(1)	-	متعلقة بالاستبعادات
3,413	723	1,713	977	في 31 ديسمبر 2014
12,320	70	1,342	10,908	صافي القيمة الدفترية: في 31 ديسمبر 2014
13,366	234	1,743	11,389	في 31 ديسمبر 2013

10 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تمثل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع أسواق النقد التي تستحق عليها فائدة ومحفوظ بها لدى البنك كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

تمثل المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أرصدة الحسابات الجارية والضمانات النقدية المحفوظ بها لدى البنك فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

11 مبالغ مستحقة لعملاء

تمثل المبالغ المستحقة للعملاء أرصدة الحسابات الجارية والضمانات النقدية لعملاء الشركات المحفوظ بها لدى البنك فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

12 مطلوبات أخرى

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
2,204	4,358	مصروفات مستحقة
9,865	4,908	دخل رسوم غير مكتسب
130	-	أموال محتفظ بها
2,084	2,484	أخرى
14,283	11,750	

13 رأس المال

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
500,000	500,000	المصرح به: 10,000,000 (2013: 10,000,000) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها 50 دولار أمريكي للسهم
250,000	250,000	الصادر والمدفوع بالكامل: 5,000,000 (2013: 5,000,000) سهم عادي بقيمة إسمية 50 دولار أمريكي للسهم

إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2014

13 رأس المال (تتمة)

2013		2014		المساهمون
ألف دولار أمريكي	نسبة الملكية (%)	ألف دولار أمريكي	نسبة الملكية (%)	
248.750	99.50	248.750	99.50	المصرف الليبي الخارجي
689	0.28	689	0.28	البنك الأهلي اليمني
561	0.22	561	0.22	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
250.000	100.00	250.000	100.00	

مبالغ مستلمة مقدماً مقابل الزيادة في رأس المال

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ في 28 أبريل 2014، وافق المساهمون على زيادة رأسمال البنك من 250 مليون دولار أمريكي إلى 300 مليون دولار. خلال السنة، استلم البنك مبلغ وقدره 140 ألف دولار أمريكي مقابل الزيادة في رأس المال من مساهمي الأقلية. عند استلام المبالغ المتبقية، سيتم تسجيل الزيادة في رأس المال لدى وزارة الصناعة والتجارة.

إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم عمل الإحتياطي القانوني عن طريق تحويل 10% من ربحه السنوي. يجوز للبنك إن يقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ مجموع الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

14 أرباح أسهم مدفوعة وموصى بتوزيعها

لم يوصى البنك بتوزيع أرباح أسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (2013: 25 مليون دولار أمريكي بواقع 5 دولار أمريكي للسهم).

خلال السنة، تم دفع أرباح أسهم بإجمالي 25 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (بواقع 5 دولار أمريكي للسهم). بعد الحصول على الموافقات التنظيمية وموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 28 أبريل 2014.

15 دخل الفوائد

2013	2014	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
23,967	34,587	قروض وسلف
3,676	3,302	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
737	375	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
6,247	7,297	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
34,627	45,561	

16 مصروفات الفوائد

2013	2014	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1,845	1,475	ودائع من ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
15	1	مبالغ مستحقة لعملاء
1,860	1,476	

17 دخل الرسوم والعمولات

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
17,257	15,211	دخل عمولة من إعمادات مستندية
160	304	دخل عمولة من خطابات الضمان
457	921	أخرى
17,874	16,436	

18 دخل المتاجرة

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
(540)	17	تغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
(487)	488	مكاسب/(خسائر) المتاجرة - صافي
(1,027)	505	

19 مصروفات تشغيلية أخرى

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
1,777	2,213	مصروفات إدارية وتسويقية
921	846	مصروفات مجلس الإدارة
406	178	خدمات مهنية
316	855	رسوم ومصروفات أخرى
3,420	4,092	

20 ارتباطات والتزامات محتملة

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
163,393	260,062	إعمادات مستندية
6,347	8,394	خطابات ضمان
2,521	340	عقود صرف أجنبي آجلة
1,102	18,409	ارتباطات قروض غير مسحوبة
173,363	287,205	

مطالبة قانونية محتملة

البنك هو المدعى عليه في دعوى قانونية ناتجة ضمن أعماله الاعتيادية. يسعى الطرف الآخر للحصول على مطالبة بما يقارب 8 مليون دولار أمريكي بما في ذلك خسارة فرص في الفترات المستقبلية، وتستند المطالبة الطرف الآخر على وثيقة لديه، والتي تعتقد الإدارة بأن البنك غير ملزم بها. تعتقد الإدارة بناءً على رأي الاستشاريين القانونيين، بأن المطالبة غير مبرره من الناحية القانونية وإن النتائج سوف لن يكون لها أي تأثير جوهري على المركز المالي للبنك.

21 إدارة المخاطر

21.1 المقدمة

إن المخاطر الكامنة في أنشطة البنك إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية البنك ولكون كل فرد ضمن البنك مسئول عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسؤولياته أو مسؤولياتها. ومن أهم مخاطر التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

أ) هيكل إدارة المخاطر مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول بالكامل عن منهجية إدارة المخاطر والموافقة على إستراتيجيات ومبادئ المخاطر.

لجنة مخاطر التدقيق والالتزام

لجنة مخاطر التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة هي المسئولة عن تقييم جودة وسلامة إعداد التقارير المالية، فعالية أنظمة مراقبة الالتزام المالي والإفصاح بموجب المتطلبات القانونية والتنظيمية، والإشراف على وظيفة الالتزام وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية. كما تحصل لجنة مخاطر التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة على آخر المستجدات بصورة منتظمة من الإدارة ومسئول الالتزام لدى البنك بخصوص مسائل الالتزام، التي قد تؤثر على القوائم المالية للبنك ومراجعة نتائج أية فحوصات تجريها الجهات التنظيمية المختصة.

لجنة إدارة المخاطر

لجنة إدارة المخاطر هي المسئولة بالكامل عن وضع المخاطر الإستراتيجية وتنفيذ المبادئ وإطار العمل والسياسات والحدود. وهي المسئولة عن المسائل الأساسية للمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هدف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هو توجيه وإدارة تخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك. وتراقب لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مخاطر سيولة البنك للتأكد بأن أنشطة البنك تتماشى مع توجيهات المخاطر/المكافآت المعتمدة من قبل المجلس.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك على الأقل سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي وذلك طبقاً لمعايير التدقيق القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة مخاطر التدقيق والالتزام. يقوم المدققين بفحص كلا من كفاية الإجراءات والالتزام البنك بهذه الإجراءات. وتناقش لجنة التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة العليا، وتقدم تقارير بشأن استنتاجاتها وتوصياتها إلى لجنة مخاطر التدقيق والالتزام.

ب) قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل مجلس الإدارة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة سوق البنك، وكذلك مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لقبولها مع مزيد من التركيز على قطاعات مختارة. كما يراقب ويقاس البنك كافة المخاطر، حيث يضع في اعتباره القدرات بالنسبة إلى إجمالي التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

ج) تركيز مخاطر الائتمان

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تشير التركزات إلى حساسية التأثير النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات البنك توجيهات معينة للتركيز على الاحتفاظ بمحافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة العميل أو الطرف الآخر من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل البنك لخسارة مالية. تنشأ هذه المخاطر من الإقراض وأنشطة الخزينة والأنشطة الأخرى المتعهد بها من البنك. تتم مراقبة مخاطر الائتمان بنشاط بموجب سياسات الائتمان التي تحدد بوضوح صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات الواجب إتباعها. يدير البنك مخاطر أئتمانه عن طريق مراقبة تركيز التعرضات حسب الموقع الجغرافي والالتزام بالحدود التي تم اعتمادها. يحد البنك من مخاطره على البنود غير المدرجة في الميزانية باحتفاظ بضمانات كافية.

أ) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان على بنود قائمة المركز المالي. يوضح الحد الأقصى إجمالي المخاطر، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية. يمثل صافي التعرض إجمالي التعرض بعد حسم الضمان النقدي مقابل الاعتمادات المستندية.

صافي الحد الأقصى للتعرض 2013 ألف دولار أمريكي	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2013 ألف دولار أمريكي	صافي الحد الأقصى للتعرض 2014 ألف دولار أمريكي	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2014 ألف دولار أمريكي	
150,341	150,341	22,489	22,489	أرصدة لدى بنوك
422,005	422,005	523,645	523,645	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
11,715	11,715	3,000	3,000	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
137,282	137,282	147,994	147,994	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
341,937	362,998	439,643	485,255	قروض وسلف
5,916	5,916	8,922	8,922	فوائد مستحقة القبض
928	928	921	921	موجودات أخرى
1,070,124	1,091,185	1,146,614	1,192,226	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان الممولة
48,681	170,842	179,254	286,865	تعرضات غير ممولة للالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان
1,118,805	1,262,027	1,325,868	1,479,091	مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

إن مقدار ونوع وتقييم الضمان يعتمد على التوجيهات المحددة في إطار عمل إدارة المخاطر. تتضمن الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة على الضمانات النقدية والعقارات السكنية والتجارية والأوراق المالية.

ب) نوع الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يقدم الجدول التالي تحليل للموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان ودرجات التصنيفات الخارجية في 31 ديسمبر 2014 و2013. تصنف نوعية الائتمان بناءً على وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية - ستاندرد أند بور وفيتش وموديز وتم تصنيفها إلى الفئات المذكورة التالية:

(1) درجة المعيار العالي - تصنيفات وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية من أيه وأعلى.

(2) درجة المعيار الأساسي - تصنيفات وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية أقل من أيه.

(3) تحت المراقبة - حيث إن التسهيل لم يفتم موعد استحقاقه ولكن يتم مراقبة إمكانية استرداده.

(4) فات موعد استحقاقها ومضمحلة - حيث تكون مبالغ الأصلية للقروض وفوائدها مستحقة لأكثر من 90 يوماً.

إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2014

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

المجموع ألف دولار أمريكي	مخصص لخسائر القروض ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ومضملة بشكل فردي ألف دولار أمريكي	تحت المراقبة ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد استحقاقها وغير مضملة		درجة المعيار الأساسي ألف دولار أمريكي	درجة المعيار العالي ألف دولار أمريكي
				درجة	درجة المعيار		
							في 31 ديسمبر 2014
22,489	-	-	-	20,606	1,883		أرصدة لدى بنوك
523,645	-	-	-	506,714	16,931		ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,000	-	-	-	3,000	-		استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	-	-	-	119,785	28,209		استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	(18,882)	7,472	-	496,665	-		قروض وسلف
8,922	-	-	-	8,629	293		فوائد مستحقة القبض
921	-	-	-	921	-		موجودات أخرى
1,192,226	(18,882)	7,472	-	1,156,320	47,316		التعرضات الممولة
286,865	-	-	-	286,865	-		التزامات محتملة متعلقة بالائتمان
286,865	-	-	-	286,865	-		إجمالي التعرضات غير الممولة
1,479,091	(18,882)	7,472	-	1,443,185	47,316		صافي التعرضات الممولة وغير الممولة

المجموع ألف دولار أمريكي	مخصص لخسائر القروض ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ومضملة بشكل فردي ألف دولار أمريكي	تحت المراقبة ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد استحقاقها وغير مضملة		درجة المعيار الأساسي ألف دولار أمريكي	درجة المعيار العالي ألف دولار أمريكي
				درجة	درجة المعيار		
							في 31 ديسمبر 2013
150,341	-	-	-	19,091	131,250		أرصدة لدى بنوك
422,005	-	-	-	422,005	-		ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
11,715	-	-	-	11,218	497		استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
137,282	-	-	-	124,263	13,019		استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
362,998	(11,084)	3,767	-	370,315	-		قروض وسلف
5,916	-	-	-	5,731	185		فوائد مستحقة القبض
928	-	-	-	928	-		موجودات أخرى
1,091,185	(11,084)	3,767	-	953,551	144,951		التعرضات الممولة
170,842	-	-	-	170,842	-		التزامات محتملة متعلقة بالائتمان
170,842	-	-	-	170,842	-		إجمالي التعرضات غير الممولة
1,262,027	(11,084)	3,767	-	1,124,393	144,951		صافي التعرضات الممولة وغير الممولة

باستثناء قروض بمبلغ وقدره 8,828 ألف دولار أمريكي التي تمت إعادة هيكليتها وبالتالي تم تصنيفها ضمن «درجة المعيار الأساسي».

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ج تركيز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي أدناه التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرض الائتماني (بعد حسم مخصص الاضمحلال):

المجموع ألف دولار أمريكي	باقي دول العالم ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	دول		البحرين ألف دولار أمريكي	في 31 ديسمبر 2014
			الشرق الأوسط الأخرى وإفريقيا ألف دولار أمريكي	دول مجلس التعاون الأخرى ألف دولار أمريكي		
22,489	102	15,051	54	1,346	5,936	أرصدة لدى بنوك
523,645	-	126,922	70,000	137,566	189,157	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,000	-	3,000	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	4,777	48,647	11,891	52,763	29,916	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	14,128	88,239	377,663	5,225	-	قروض وسلف
8,922	159	1,146	6,512	620	485	فوائد مستحقة القبض
921	-	-	39	-	882	موجودات أخرى
1,192,226	19,166	283,005	466,159	197,520	226,376	إجمالي التعرضات الممولة
286,865	9,759	11,839	264,757	510	-	إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان
286,865	9,759	11,839	264,757	510	-	إجمالي التعرضات غير الممولة
1,479,091	28,925	294,844	730,916	198,030	226,376	إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة

المجموع ألف دولار أمريكي	باقي دول العالم ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	دول		البحرين ألف دولار أمريكي	في 31 ديسمبر 2013
			الشرق الأوسط الأخرى وإفريقيا ألف دولار أمريكي	دول مجلس التعاون الأخرى ألف دولار أمريكي		
150,341	118,841	14,706	167	14,030	2,597	أرصدة لدى بنوك
422,005	30,000	75,953	70,000	80,000	166,052	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
11,715	4,242	5,892	958	-	623	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
137,282	4,771	51,026	14,127	37,928	29,430	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
362,998	18,898	52,113	288,073	3,914	-	قروض وسلف
5,916	248	810	3,784	526	548	فوائد مستحقة القبض
928	-	-	-	-	928	موجودات أخرى
1,091,185	177,000	200,500	377,109	136,398	200,178	إجمالي التعرضات الممولة
170,842	2,034	110	157,162	11,536	-	إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان
170,842	2,034	110	157,162	11,536	-	إجمالي التعرضات غير الممولة
1,262,027	179,034	200,610	534,271	147,934	200,178	إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة

إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2014

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ج تركيز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي أدناه التصنيف القطاعي لإجمالي التعرض الائتماني:

في 31 ديسمبر 2014				
المجموع	أعمال تجارية وأعمال أخرى	بنوك ومؤسسات مالية	حكومية	ألف دولار أمريكي
22,489	-	22,489	-	أرصدة لدى بنوك
523,645	-	523,645	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,000	-	3,000	-	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	40,620	49,704	57,670	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	88,755	342,674	53,826	فروض وسلف
8,922	1,129	5,644	2,149	فوائد مستحقة القبض
921	882	39	-	موجودات أخرى
1,192,226	131,386	947,195	113,645	إجمالي التعرضات الممولة
286,865	23,698	258,295	4,872	إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان
286,865	23,698	258,295	4,872	إجمالي التعرضات غير الممولة
1,479,091	155,084	1,205,490	118,517	إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة

في 31 ديسمبر 2013				
المجموع	أعمال تجارية وأعمال أخرى	بنوك ومؤسسات مالية	حكومية	ألف دولار أمريكي
150,341	-	150,341	-	أرصدة لدى بنوك
422,005	-	422,005	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
11,715	4,739	5,395	1,581	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
137,282	40,706	41,936	54,640	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
362,998	15,291	286,170	61,537	فروض وسلف
5,916	703	3,111	2,102	فوائد مستحقة القبض
928	921	7	-	موجودات أخرى
1,091,185	62,360	908,965	119,860	إجمالي التعرضات الممولة
170,842	12,829	156,911	1,102	إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان
170,842	12,829	156,911	1,102	إجمالي التعرضات غير الممولة
1,262,027	75,189	1,065,876	120,962	إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.3 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم. تنتج هذه المخاطر من عدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية، وبالنظر إلى إستراتيجية البنك للمخاطر المنخفضة، فإن إجمالي مستويات مخاطر السوق تعتبر منخفضة جداً.

21.3.1 مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على قيمة الأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. يدير البنك هذه المخاطر عن طريق مطابقة عملية إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال عدة أساليب. أن حساسية مركز سعر فائدة البنك كما في 31 ديسمبر، هي كالتالي:

تحليل الحساسية - مخاطر سعر الفائدة

التأثير على قائمة الأرباح أو الخسائر		
2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
		الزيادة/النقص بمقدار 25 نقطة أساسية
291 ±	524	دولار أمريكي
5 ±	1	يورو

21.3.2 مخاطر العملة

تنتج مخاطر العملة من التغيرات في أسعار صرف العملات على مدى فترة من الزمن. إن مخاطر عملة البنك محدودة بالموجودات والمطلوبات المعروضة بالجنيه الإسترليني واليورو. يوضح الجدول التالي الحساسية للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار العملات الأجنبية، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لقائمة الدخل الشامل للبنك:

التأثير على صافي الأرباح للسنة		
2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	التغيير في النسبة
94 ±	13 ±	5% ±
4 ±	-	5% ±
		اليورو
		الجنيه الإسترليني

بما أن تعرضات العملات الأخرى غير جوهريّة وعملات دول مجلس التعاون الخليجي التي يتعرض لها البنك مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن أرصدها لا تمثل مخاطر عملة جوهريّة.

21.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر بأن القيمة العادلة لأسهم حقوق الملكية تنخفض نتيجة لتغيرات في قيمة أسهم الشركات الفردية. إن التأثير على الربح والحقوق، نتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، نتيجة لتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات ثابتة هي كالتالي:

التأثير على صافي الأرباح والحقوق للسنة		
2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	التغيير في أسعار الأسهم
291 ±	4 ±	10% ±
		استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة

إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2014

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.4 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك على الوفاء بمتطلبات التمويل. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الأئتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس يومي. ويتضمن هذا إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توافر ضمانات عالية الجودة التي يمكن إستخدامها لتأمين تمويل إضافي إذا لزم الأمر.

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات البنك كما في 31 ديسمبر 2014 حسب أفضل تقديرات الإدارة لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات التي تم تحديدها على أساس الفترة التعاقدية المتبقية في تاريخ الميزانية.

المجموع ألف دولار أمريكي	استحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	لغاية سنة واحدة			لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	في 31 ديسمبر 2014
			المجموع ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	من شهر واحد إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي		
الموجودات							
22,507	-	-	22,507	-	-	22,507	تقد وأرصدة لدى بنوك
523,645	-	-	523,645	-	186,378	337,267	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,037	-	-	3,037	-	-	3,037	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	-	139,114	8,880	5,067	3,813	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	-	68,347	416,908	208,000	88,223	120,685	قروض وسلف
12,320	12,320	-	-	-	-	-	عقارات ومعدات وبرمجيات
8,922	-	-	8,922	3,262	2,355	3,305	فوائد مستحقة القبض
1,277	-	872	405	69	288	48	موجودات أخرى
1,204,957	12,320	208,333	984,304	216,398	281,057	486,849	مجموع الموجودات
المطلوبات							
616,319	-	-	616,319	4,000	110,175	502,144	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
219,636	-	781	218,855	34,114	104,650	80,091	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
25,151	-	2,365	22,786	95	4,023	18,668	مبالغ مستحقة لعملاء
189	-	-	189	7	87	95	فوائد مستحقة الدفع
11,750	673	128	10,949	4,264	6,550	135	مطلوبات أخرى
873,045	673	3,274	869,098	42,480	225,485	601,133	مجموع المطلوبات
331,912	11,647	205,059	115,206	173,918	55,572	(114,284)	صافي فجوة السيولة
-	331,912	320,265	-	115,206	(58,712)	(114,284)	فجوة السيولة المتراكمة

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.4 مخاطر السيولة (تتمة)

		لغاية سنة واحدة						
المجموع	استحقاق غير محدد	أكثر من سنة واحدة	المجموع	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من شهر واحد إلى 3 أشهر	لغاية شهر واحد		
الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	في 31 ديسمبر 2013	
الموجودات								
150,345	-	-	150,345	-	-	150,345	نقد وأرصدة لدى بنوك	
422,005	-	-	422,005	-	262,410	159,595	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	
14,626	-	-	14,626	-	-	14,626	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	
137,282	-	130,747	6,535	4,315	2,220	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	
362,998	-	102,024	260,974	194,547	29,218	37,209	قروض وسلف	
13,366	13,366	-	-	-	-	-	عقارات ومعدات وبرمجيات	
5,916	-	-	5,916	1,975	1,582	2,359	فوائد مستحقة القبض	
1,224	-	883	341	28	311	2	موجودات أخرى	
1,107,762	13,366	233,654	860,742	200,865	295,741	364,136	مجموع الموجودات	
المطلوبات								
501,186	-	-	501,186	-	243,450	257,736	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	
268,273	-	7,125	261,148	87,465	36,315	137,368	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	
7,714	-	-	7,714	-	-	7,714	مبالغ مستحقة لعملاء	
205	-	-	205	-	138	67	فوائد مستحقة الدفع	
14,283	431	1,678	12,174	11,439	142	593	مطلوبات أخرى	
791,661	431	8,803	782,427	98,904	280,045	403,478	مجموع المطلوبات	
316,101	12,935	224,851	78,315	101,961	15,696	(39,342)	صافي فجوة السيولة	
-	316,101	303,166	-	78,315	(23,646)	(39,342)	فجوة السيولة المتركمة	

إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2014

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.4 مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان استحقاق المطلوبات المالية والالتزامات المحتملة كما في 31 ديسمبر 2014 على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصصة:

لغاية سنة واحدة						
	لغاية شهر واحد	من شهر واحد إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة واحدة	استحقاق غير محدد	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
في 31 ديسمبر 2014						
المطلوبات						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	502,261	110,252	4,006	616,519	-	616,519
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	80,096	104,668	34,126	218,890	782	219,672
مبالغ مستحقة لعملاء	18,669	4,023	95	22,787	2,367	25,154
فوائد مستحقة الدفع	95	87	-	182	-	182
مطلوبات أخرى	135	6,550	4,264	10,949	673	11,750
مجموع المطلوبات غير المخصصة	601,256	225,580	42,491	869,327	673	873,276
المشتقات المالية:						
عقود صرف أجنبي آجلة	340	-	-	340	-	340
ارتباطات والتزامات محتملة						
اعتمادات مستندية	34,335	73,141	143,212	250,688	9,374	260,062
خطابات ضمان	3	1,053	1,122	2,178	6,216	8,394
ارتباطات قروض غير مسحوبة	18,409	-	-	18,409	-	18,409
	52,747	74,194	144,334	271,275	15,590	286,865

لغاية سنة واحدة						
	لغاية شهر واحد	من شهر واحد إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة واحدة	استحقاق غير محدد	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
في 31 ديسمبر 2013						
المطلوبات						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	257,775	243,568	-	501,343	-	501,343
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	137,389	36,331	87,544	261,264	7,138	268,402
مبالغ مستحقة لعملاء	7,715	-	-	7,715	-	7,715
فوائد مستحقة الدفع	67	138	-	205	-	205
مطلوبات أخرى	593	142	11,439	12,174	431	14,283
مجموع المطلوبات غير المخصصة	403,539	280,179	98,983	782,701	8,816	791,948
المشتقات المالية:						
عقود صرف أجنبي آجلة	2,521	-	-	2,521	-	2,521
ارتباطات والتزامات محتملة						
اعتمادات مستندية	32,487	36,317	87,464	156,268	7,125	163,393
خطابات ضمان	-	1,355	4,973	6,328	19	6,347
ارتباطات قروض غير مسحوبة	1,102	-	-	1,102	-	1,102
	33,589	37,672	92,437	163,698	7,144	170,842

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.5 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هو السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب؛ أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مداخلاتها ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مداخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة – الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك المقاسة بالقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2014			
المجموع ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	
3,037	-	3,037	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
17,722	-	17,722	استثمارات متاحة للبيع
(57)	(57)	-	أدوات مالية مشتقة
20,702	(57)	20,759	
في 31 ديسمبر 2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	
14,626	-	14,626	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
15,283	-	15,283	استثمارات متاحة للبيع
7	7	-	أدوات مالية مشتقة
29,916	7	29,909	

لا يوجد لدى البنك أية استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة مؤهلة ضمن المستوى 3 للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2014 و31 ديسمبر 2013.

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، لم تكن هناك أية تحويلات بين المستوى 1 إلى المستوى 2 لقياسات القيمة العادلة. ولم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة (لا شيء).

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.5 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك غير المقاسة بالقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2014					
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	مجموع	القيمة المدرجة	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	القيمة العادلة	ألف دولار أمريكي	
121,988	-	7,815	129,803	130,272	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
46,361	-	-	46,361	43,242	قروض وسلف
168,349	-	7,815	176,164	173,514	
في 31 ديسمبر 2013					
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	مجموع	القيمة المدرجة	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	القيمة العادلة	ألف دولار أمريكي	
106,012	-	9,630	115,642	121,999	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
46,687	-	-	46,687	42,639	قروض وسلف
152,699	-	9,630	162,329	164,638	

- يتم تحديد القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بناءً على أسعار المسعرة في الأسواق النشطة.
- يتم تحديد القيم العادلة للقروض والسلف المدرجة ضمن المستوى 1 بناءً على أسعار المسعرة في الأسواق النشطة. يتم تحديد القيم العادلة للقروض والسلف المدرجة ضمن المستوى 3 باستخدام التدفقات النقدية المخصومة.

إن الأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف (باستثناء القروض المفصح عنها في الجدول أعلاه)، ووفائت مستحقة القبض وموجودات أخرى وودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لعملاء ووفائت مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى هي عادة ذات طبيعة قصيرة الأجل. قيمت الإدارة بأن القيم العادلة لهذه تقارب قيمها المدرجة كما في 31 ديسمبر 2014 و31 ديسمبر 2013.

22 أدوات مالية مشتقة

يدخل البنك ضمن أعماله الاعتيادية في معاملات متنوعة يستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تغيرات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية أو السعر المؤشر أو المؤشر الأساسي.

تتضمن هذه عقود صرف أجنبي آجلة التي ينشأ عنها حقوق والتزامات ولديها تأثير على التحويل بين أطراف في أداة أو أكثر من أدوات المخاطر المالية التي ينطوي عليها وجود الأداة المالية الرئيسية. في البداية، تعطي الأدوات المالية المشتقة طرف واحد الحق التعاقدى لاستبدال الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية، أو التزام تعاقدى لاستبدال الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون سلبية. ومع ذلك، فهي عامة لا تؤدي إلى تحويل الأداة المالية الرئيسية المعنية عند بداية العقد، وليس من الضروري أن يتم التحويل عند استحقاق العقد. بعض الأدوات تشمل كلا من الحقوق والتزامات لعمل الاستبدال. لأن تحديد شروط الاستبدال يتم عند بدء الأدوات المالية المشتقة، كلما تغيرت الأسعار السائدة في الأسواق المالية قد تصبح تلك الشروط إيجابية أو سلبية.

يوضح الجدول أدناه صافي القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة، بالإضافة إلى بيان بقيمتها الاعتبارية. يتم تسوية هذه العقود على أساس الصافي. بناءً على تغيرات العملة، يمكن أن تؤدي هذه العقود إما إلى صافي موجود أو صافي مطلوب. يبين الجدول التالي العقود الهامة القائمة كما في 31 ديسمبر

2013		2014		عقود صرف أجنبي آجلة
المكسب/(الخسارة) ألف دولار أمريكي	القيمة الإعتبارية ألف دولار أمريكي	المكسب/(الخسارة) ألف دولار أمريكي	القيمة الإعتبارية ألف دولار أمريكي	
7	2,521	(57)	340	

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل أطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للبنك وشركات تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة البنك.

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة المركز المالي:

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
		قائمة الأرباح أو الخسائر
278	756	دخل الفوائد
921	841	مصروفات الفوائد
615	1,077	دخل الرسوم والعمولات

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
		قائمة المركز المالي
		الموجودات
10,772	1,595	نقد وأرصدة لدى بنوك
77,500	88,541	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
7,874	7,511	قروض وسلف
119	199	فوائد مستحقة القبض
38	220	موجودات أخرى
		المطلوبات
243,935	400,376	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
15,536	16,249	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
128	154	فوائد مستحقة الدفع
3,014	2,221	مطلوبات أخرى
26,517	23,376	موجودات مدارة (إيضاح 24)
21,542	17,549	مطلوبات محتملة - خطابات الاعتماد (مضمونة بالكامل بالودائع المحصلة)

تعويضات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين:

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
3,469	4,330	مكافآت قصيرة الأجل*
132	189	مكافأة نهاية الخدمة
3,601	4,519	مجموع التعويضات

* تتضمن على استحقاق أتعاب لحضور الاجتماعات والمكافآت البالغة 662 ألف دولار أمريكي (2013: 680 ألف دولار أمريكي) وتعويضات السفر والإقامة ومصروفات أخرى مدفوعة لمجلس الإدارة والبالغة 184 ألف دولار أمريكي (2013: 197 ألف دولار أمريكي). يخضع الاستحقاق لموافقة مساهمي البنك في إجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل.

كما تتضمن المكافآت القصيرة الأجل على تعويضات مدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين كالرواتب والعلاوات والمنح.

24 موجودات مدارة

يقوم البنك بتقديم خدمات التمويل التجاري لبعض العملاء نيابةً عن شركته الأم، والذي يتضمن على قيام البنك بالعمل بصفته الأمين على الموجودات نيابةً عن الشركة الأم بصفة أمانة. لا يتم تضمين الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة في هذه القوائم المالية. في 31 ديسمبر 2014، لدى البنك موجودات محتفظ بها بصفة أمانة قدرها 23,376 ألف دولار أمريكي (2013: 26,517 ألف دولار أمريكي).

25 كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكيد بأن البنك يلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن البنك يحتفظ بدرجات أثمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعماله وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للبنك وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال، بموجب إتفاقية بازل 2 المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي كما يلي:

2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	
311,206	331,912	قاعدة رأس المال:
805	9,134	رأس المال فئة 1
312,011	341,046	رأس المال فئة 2
712,166	808,372	مجموع قاعدة رأس المال (أ)
43.81%	42.19%	الموجودات المرجحة للمخاطر (ب)
12.00%	12.00%	نسبة كفاية رأس المال (أ/ب * 100)
		الحد الأدنى المطلوب

المكتب الرئيسي

بنك الـيوباف العربي الدولي ش. م. ب (مقفلة)
برج الـيوباف، ضاحية السيف
ص.ب: 11529، مملكة البحرين

تليفون: +973 17517722

فاكس: +973 17540094

اسم الموظف	الوظيفة	الخط المباشر
الإدارة التنفيذية		
حسن خليفة أبو الحسن	الرئيس التنفيذي	17-517750
محمد سعيد فطيره	النائب الأول للرئيس التنفيذي	17-517754
محمود عبدالله عزوز	نائب الرئيس التنفيذي	17-517757
الخزينة والاستثمارات		
علي عبدالله	رئيس الخزينة والاستثمارات	17-517861
تطوير الأعمال		
عبدالرحمن خلفان	رئيس تطوير الأعمال	17-517721
التدقيق الداخلي		
عباس عبدالله الشماخ	رئيس التدقيق الداخلي	17-517758
الموارد البشرية والشؤون الإدارية		
سعيد البناء	رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية	17-517728
المخاطر والامتثال		
محمد عبدالحميد عبدالقادر	رئيس المخاطر والامتثال	17-517726
تقنية المعلومات		
طلال علي المشوط	رئيس تقنية المعلومات	17-517753
تمويل التجارة		
حسن عبدالحمين الصغار	رئيس تمويل التجارة	17-517752
الرقابة المالية		
ك. آر. أوشا	رئيس الرقابة المالية	17-517734
العمليات		
فاطمة محمد بوعلي	رئيس العمليات	17-517720